الفصل الرابع

الحفاظ على التراث
CONSERVING THE PAST

التراث لا يتعلق بالماضي بل هو انعكاس لما هو قائم في الوقت الحاضر. وقد دعم غراهام وآخرون (Graham *et al.* 2000: 2) في كتابهم *جغرافيا التراث* هذه الفكرة، مشيرين إلى أن "الناس في الحاضر هم مبدعو التراث، وليس مجرد مرسليه أو مستقبليه السلبيون، لأن الناس في العصر الحاضر يبدعون التراث الذي يحتاجون إليه ويديرونه لمجموعة من الأغراض المعاصرة". وكما جاء في الفصل الأول، فإن الصناعة التي يعمل حولها قطاع السياحة التراثية هي ظاهرة حديثة نسبياً، ولكنها تعتمد على الماضي كمورد ، وتتشكل بمباني معاصرة للمجتمع. ولذلك فإن من المناسب أن تتحول هذه المناقشة من جانبي العرض والطلب للساحة التراثية لمعالجة سبب شعور المجتمع، مع مرور الوقت، بضرورة المحافظة على عناصر ماضيها كمورد لعرضها على الزوار.

استخدم مصطلح "الحفاظ" Conservation على نطاق واسع، وفي عدد من السياقات وفي أوقات مختلفة، وغالباً ما يستخدم ليعني الصيانة Preservation، على الرغم من أن معظم أخصائيي الحفاظ يتفقون على أن هناك اختلافاً بينهما. عن هذه الخلافات، يؤكد بيرس (Pearce 1997: 89) أن الحفاظ هو مقبول على نطاق واسع على أنه يعني الاستخدام الحكيم للموارد، في حين أن مصطلح الصيانة يعني أنه لا يستخدم على الإطلاق. ويعرف بيرس (Pearce 1997) الحفاظ بأنه: الصيانة الهادفة. وفقاً لقانون الحفاظ النيوزيلندي لعام ١٩٨٧م، الحفاظ هو "صيانة الموارد التراثية (الطبيعية والثقافية) وحمايتها بهدف الإبقاء على قيمها الأصيلة، وتوفير التقدير والمتعة الترفيهية للجمهور، والحفاظ عليها للأجيال المقبلة" (Pearce 1997: 89). ومن ثم، فإن هناك تفسيرات مختلفة للحفاظ، ولكن المنطلق الأساسي هو حماية الموارد الطبيعية والثقافية.

من بين المجالات الأخرى لإدارة استخدام الأراضي، يبدو أن الحفاظ هو الوسيلة الأفضل والأكثر نجاحاً في معظم المجالات. وفي هذا السياق فقد كتب دوركسن (Duerksen 1992: 110)، من وجهة نظر أمريكية شمالية، وقدَّم كثيراً من الأدلة والداعمة لوجهة نظره هذه: أولاً، الكثير من أنظمة الحفاظ المحلية التي صدرت في السنوات الأخيرة، والمئات من تلك القائمة التي تم منحها سلطة أكبر لحماية الموارد التاريخية. وثانياً، تحسنت قوانين الولاية

للحفاظ ووسعت نطاقها، بما في ذلك تلك التي تعطى الولاية سلطة حقيقية، الأمر الذي أدى إلى جعل المزيد من الولايات تضع ضمن دستورها عناصر من قوانين الحفاظ التاريخي في خطط استخدام الأراضي. وثالثاً، هو زيادة الحوافز المالية لممتلكات التراث، بما فيها خفض الضرائب من أجل الحفاظ والإعفاءات الضريبية للممتلكات التاريخية. ورابعاً، أصبحت خطوات حماية المواقع الأثرية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات شائعة لدرجة أنه علم الآثار أصبح صناعة نامية، وخصوصاً في غرب الولايات المتحدة.

يبدأ هذا الفصل من خلال السؤال لماذا أصبح الماضي هاجساً بالنسبة للمجتمعات الغربية في الآونة الأخيرة. والإجابة على هذا التساؤل تتمثل في عدد من الأسباب منها: حملة التصنيع/التحديث، والقومية، والحنين الجماعي، والعلوم، والتعليم، والفوائد الاقتصادية، التي يمكن الحصول عليها من قبل المجتمع بإظهار تراثه، وقيمه الفنية، والتنوع البيئي، لأن التراث ببساطة له قيمة وظيفية. كما قدمت أنواع وتصورات الحفاظ التي تشمل اتجاهات مثل: الصيانة، والترميم، والتحديث، والتجديد الحضري، مع مناقشة محدودة لتطوير الواجهات المائية في الأماكن التراثية. كما سيتم مناقشة عملية الحفاظ، وتقديم ملخص موجز عن قانون وهيئات الحفاظ، قبل التصدي للتحديات التي تواجه المديرين في مجال الحفاظ على التراث والآثار المترتبة على السياحة التراثية.

لماذا الحفاظ على الماضي؟
Why Conserve the Past?

برزت خطط التراث من الاهتمامات الواسعة بالحفاظ والصيانة (Ashworth and Tunbridge 2000). وقد كانت هناك اهتمامات بصيانة التراث داخل المجتمعات الغربية منذ أوائل القرن الثامن عشر، وهي واردة في كتابات المؤلفين والكتاب في الفترة الرومانسية (مثل بايرون وروسو)، حيث تعدّ قيم المعيشة البسيطة وصيانة الحياة البرية من العناصر السابقة لإنشاء مناظر التراث الطبيعي، مثل المتنزهات الوطنية (Butler and Boyd 2000). وأعقب ذلك منهجية الحفاظ، وفلسفة جيفورد بينكوت التوجيهية Gifford Pinchot's Guiding Philosophy والقائمة على أساس "أقصى درجات التميز لأكبر عدد"، والمعروفة جيداً باسم الاستخدام الحكيم للموارد. حيث أشار إلى أن الهدف الرئيس من الحفاظ هو التحكم، واستخدام الموارد الطبيعية لصالح الجميع، وقد وجدت نظرته هذه انتقاداً من الذين ينظرون لعملية الحفاظ من وجهة نظر متشددة، مثل جون موير (Boyd 1995). أما بالنسبة للتراث والحفاظ عليه، فقد أصبح هذا الشاغل الرئيس في المجتمعات الغربية خلال الخمسين سنة الماضية، وبرزت أسباب عدة تم حصرها في الكتاب تعلل"هاجس الغربيين بالماضي" (Merriman 1991: 3). هذه الأسباب والعوامل تشمل ما يلي.

التصنيع/التحديث Industrialisation/Modernisation

لقد أشار بارثد (Barthd 1996) إلى أن التصنيع المتسارع وتطور التكنولوجيا العالية اللذين ميزا المجتمعات الاستهلاكية خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، قد أسهما في صيانة التراث كدليل لعدم الرضا للمستوى الذي وصل إليه. ومن خلال عمليات التغيير والتحولات الكبرى الناتجة عن التحديث، أصبح الناس والمجتمعات يشعرون بالقلق على الحاضر والمستقبل، لأن الماضي وحده هو المعروف والمفهوم. "إن الانشغال بالماضي ينشأ من تجربة التغيير المستمر ... وبعيداً عن كونه عرضاً من أعراض "ما بعد الحداثة"، فإن الانشغال بالماضي، والوسائل المثلى لإظهاره، يعدان أساس الحداثة" (Brett 1996: 15). وهكذا، فإن التمسك بالماضي، وخصوصاً بشأن صيانة الأشياء الملموسة، يوفر الراحة والألفة، ويعمل على إنماء الإحساس بالهوية (Lowenthal 1979a, b) في عالم يعد، مقارنة مع الماضي أكثر ظلاماً وقتامة وبؤساً وقبحاً ونفوراً ورعباً (Davis 1979). كنتيجة لذلك فإن المجتمعات الغربية سريعة التغيير قد "تسعى إلى الإبقاء على المباني التاريخية، ومناظر المدينة والأشياء التي تساعد على الحفاظ على التواصل مع الماضي؛ لذلك تبني شعوراً بالاستمرارية في حياتهم" (Hall and McArthur 1993a: 1). الأمر الذي أدى إلى بروز حركة شاملة خلال الثلاثين سنة الماضية لصيانة بيئات المدن الصغيرة في أمريكا الشمالية (Holdsworth 1985; Ziegler and Kidney 1980).

يبدو أن فقدان التقاليد هو جزء من سمات التحديث، حيث إن معظم سكان المدن الحديثة أصبحوا مهتمين بالحفاظ على أنماط الحياة في الريف والمناظر الطبيعية خوفاً من فقدانها. ففي اليابان على سبيل المثال، وهي ذات التحضر الكثيف والصبغة الغربية العالية، هناك الكثير من المخاوف من تلاشي الريف وفقدان الهوية اليابانية، التي دائماً ما تتساوى مع الحياة الريفية من قبل سكان المدن. وأدى ذلك التوجه إلى ترويج التقاليد القديمة والمناظر الطبيعية الريفية المتعلقة بصناعة السياحة، وخاصة بالنسبة للسائح المحلي، كوسيلة لاستبدال "المسافة الزمنية ... بأخرى جغرافية" (Creighton 1997: 252). في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، يحن المجتمع الحديث للمناظر الطبيعية البسيطة والأكثر أماناً للحياة الريفية، بدلاً من حياة المدينة الصاخبة. وترى لونثال (Lowenthal 1977)، أن ما يحبه أغلب الناس في الريف هو الاعتقاد أنه أكثر طبيعية، ومن ثم أكثر فضيلة.

يفترض ناقد التراث هيوجن (Hewison 1991: 25)، أن هذه الجهود الجماعية الداعمة للحفاظ على التراث ما هي إلاّ وهم يتم تسويقه بواسطة صناعة السياحة الربحية، كوسيلة لتقديم نوع زائف من الطمأنينة للجمهور في الحاضر. على هذا النحو، فالبحث عن السلامة، يؤدي بدوره إلى أن تسعى المجتمعات إلى تطوير أماكن مبدعة لا نظير لها. "وفي الواقع، بل لعلّ من الممكن النظر إلى مدفن أليس "Alice" في بلاد العجائب، والمنزل الذي بناه جاك، مهد ديك إيتنجتون، وعلى وجه الدقة المكان الذي ذبح فيه جورج التنين" على أنها أماكن مبدعة (Dann 1998: 29-30).

الوطنية والحنين الجماعي Nationalism and Collective Nostalgia

إن الإحساس الجماعي بالحنين يرتبط بالصيانة المحفزة الحديثة وينبع منها. كما نوقش في الفصل السابق، يمكن أن يكون الحنين حافزاً للأفراد للسفر إلى مواقع التراث، كما يمكن أن ينظر إليه في سياق أوسع باعتباره دافعاً لتقييم التراث والحفاظ عليه بواسطة مجموعة من المجتمعات والجماعات. يمكن أن يثير الحنين الجماعي، تماماً كما هو الحال على المستوى الفردي. فالتوق للحلو والمر داخل مجتمعات بأكملها – وهي مشاعر يتشاطرها الناس من نفسها الخلفية (Baker and Kennedy 1994)، مثل الأجيال، والثقافات، والأمم (Belk 1990). والفرق بين الحنين الفردي والجماعي هو أن هذا الأخير يتضمن أشياء رمزية ذات قواسم مشتركة بين المجموعات وشخصيات مألوفة اجتماعياً، هذه الرمزية ذات البعد التاريخي، وفي ظل ظروف مناسبة، يمكن أن تولّد الشعور بالحنين الجماعي بين ملايين الناس في الوقت نفسه، ويمكن أن تتراوح بين الأحداث الرهيبة إلى أشياء تبدو بسيطة، مثل: شخصيات الرسوم المتحركة، وغيرها من الوسائل الإبداعية (Davis 1979: 122).

يساعد التراث على إنشاء الهوية الفردية والمجتمعية والوطنية، والتي تمكن الناس من تحديد انتماءاتهم الوطنية، (Hall and McArthur 1993a: 1). على المستوى الوطني تعدّ المواقع التراثية والآثار التاريخية نتاجاً ودليلاً لتقاليد وثقافات مختلفة وإنجازات تمت في الماضي، ولذلك فهي عنصر أساسي في شخصية المواطنين. وهي أيضاً جزء خفي من المشهد الثقافي الذي يوفر الروابط العاطفية والجسدية والاستمرارية مع ماضي الأمم (Pearson and Sullivan 1995: 15). ولكنه:

> "ليس مجرد استمرارية جمالية أو بصرية، وإنما أيضاً استمرارية للذاكرة الثقافية، التي يبدو أنها مهمة. منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي كان لهذا التبرير لعملية الصيانة أهمية متزايدة، مما وسع قلق النخبة وانشغالها بالخصائص الجمالية والأعمال التاريخية الفنية. ويمكن أن يساهم الدليل المادي للماضي تعليمياً وتربوياً في الذاكرة والهوية الثقافية لشعب أو لمكان ما، يقع مجتمع معاصر على علاقة بالتقاليد السابقة، ويعطي معنى للحاضر بتفسير الماضي" (Hewison 1987: 85).

إن قيمة التراث للأقليات العرقية مهمة، عند النظر في نشأته. وتعدّ المواقع التراثية للسكان الأصليين، على سبيل المثال، إما تقليدية، أو تاريخية، أو معاصرة. يمكن أن تكون الأماكن التقليدية مقدسة، ذات بعد ديني مهم تعقد فيها الاحتفالات الدينية، أو مكان مرتبط ببطل ثقافي. وقد ترجع أصول الأماكن التاريخية إلى ما قبل الاستعمار الأوروبي أو بعده، وترتبط بأماكن وقعت فيها أحداث كبيرة، أو أماكن استخدمت لأغراض أساسية أخرى (مثل المقابر). المواقع المعاصرة قد لا يكون لها ارتباطات تقليدية، ولكنها اكتسبت تلك الميزة والسمة في

العصور الحديثة. على سبيل المثال قد تكون موقعاً أثرياً لم يكن معروفاً للسكان الأصليين، ولكن عند اكتشافه قد يحصل على أهمية ثقافية بسبب ما يرمز إليه (Pearson and Sullivan, 1995: 19).

الأهمية العلمية والتعليمية Scientific and Educative Importance

يُنظر للكثير من الممتلكات على أن لها أهمية علمية يجب الحفاظ عليها لأنها تمثل بعض البيئات الطبيعية والثقافية (Hall and McArthur 1993a: 1). وذلك لما لها من قدرة على توفير معلومات ذات قيمة كبيرة في كثير من مجالات البحث (Pearson and Sullivan 1995)، لاسيما إذا ما اعتبرت المواقع المكتشفة مؤخراً جواذب سياحية "فريدة من نوعها". هذا هو واقع الحال للكثير من المواقع الأثرية.

أقرب ما يكون إلى القيمة العلمية، هي الأهمية التعليمية. ومن الواضح، أن للجواذب التراثية والمتاحف دوراً تعليمياً لا جدال فيه. ويعدّ تعليم الجمهور عن الأشخاص المهمين والأماكن والأحداث التاريخية أحد المسؤوليات الرئيسة لمعظم مديري التراث، التي تتطلب دراسة متأنية ومساعي للحفاظ معتمدة.

أحد الأهداف الأساسية للحفاظ في مواقع مرتبطة بالموت والأعمال البشعة، هو تعليم الجمهور ببشاعة بعض جوانب التاريخ، وأن التاريخ حتى لا يكرر التاريخ نفسه. أشار كل من لينون وفولي (Lennon and Foley 1999: 809)، في كلامهما بشأن المتحف التذكاري للمحرقة في واشنطن العاصمة، إلى أن الغرض الأساسي من المتحف (هو) جعل الزوار يفهمون كيفية محاولات إبادة شعب بأكمله وكيف تم تنفيذ هذا".

التراث هو اقتصاد جيد Heritage is Good Economics

في الأماكن التي تهيمن فيها الجواذب التراثية على السياحة، يمكن أن يكون التأثير الاقتصادي كبيراً جداً. ونظراً للنمو السياحة التراثية، بدأت المقاصد السياحية تدرك القيمة الواعدة لها على الاقتصاديات المحلية والوطنية من حيث إيجاد فرص العمل، وزيادة الضرائب، ودخل إقليمي أكبر، وتحفيز النشاط التجاري المحلي. لذلك ففي كثير من الأحيان يشكل الاقتصاد حجر الزاوية في الحفاظ على التراث. وقد بدأت الكثير من المدن التاريخية، في وسط أوروبا وشرقها مؤخراً، بإدراك إمكانات تطوير سياحة التراث القائمة على التراث الحضري بوصفه وسيلة للتنمية الاقتصادية.

> "إذا كانت مدن مثل إدنبرة أو فلورنسا يمكن أن يرى نجاح بناء تنميتها على الموارد الثقافية، وحتى المدن ذات الادعاء الثقافي المحدود، مثل فرانكفورت على نهر الراين، أو ليل، أو جلاسكو تستثمر في جوانب الثقافة لفوائدها الاقتصادية المتوقعة، فإن إغراء مدن أوروبا الوسطى لمتابعة هذه الأمثلة تكاد لا تقاوم. فواحدة من المزايا النسبية القليلة التي تمتلكها أوروبا الوسطى المدن ذات التراث

الغني، والصناعات الثقافية ذات الجودة العالية، والتي لم توظف اقتصادياً من قبل الأنظمة الحاكمة السابقة، وتبحث الآن عن دعم مالي جديد" (Ashworth and Tunbridge 1999: 111).

يرى تيزدل وآخرون (Tiesdell, 1996)، أنه في القطاع الخاص، ما لم يكن هناك دليل واضح على الجدوى الاقتصادية لسياسة أو ممارسة معينة، فمن غير المرجح أن يكون هناك استثمار. وهذا ينطبق على الحفاظ على التراث أيضاً، وفي حالات كثيرة في أنحاء العالم، التي يكون فيها التمويل العام محدوداً، فإن المبرر الاقتصادي للسياحة، في كثير من الأحيان ينتصر على حجج المناهضين الذين يحاربون الاستخدام السياحي للتراث.

القيمة الجمالية والفنية Artistic and Aesthetic Value

إنه لمن الشائع، بالنسبة للمدن التاريخية والمباني القديمة، أن تُقيم بناءً على قيمتها الجمالية، أو لأنها قديمة ومن ثم يكون لها "قيمة نادرة" (Lynch 1972). وتعدّ الكثير من المواقع المحافظ عليها، في جميع أنحاء العالم أمثلة رائعة للقيمة الفنية العالية والإنجازات الإبداعية. ويعود جزء من هذا التقدير العام للمباني التاريخية، لافتقاد الطرق المعمارية الحديثة والأكثر حداثة إلى عناصر التشويق والمتعة حيث تفتقر إلى الجاذبية والقيمة الفنية، التي يتوق إليها المجتمع اليوم. "إن المباني التاريخية والمناطق التي لها صفات خلابة، والتي توحي بفترة التفرد، والحرف اليدوية الأصلية قد فقد في خضم المنتجات الصناعية الحديثة أنظمة البناء" (Tiesdell *et al.* 1996: 12).

التنوع البيئي Environmental Diversity

في أوسع معانيها، تشير البيئة إلى كل العناصر البشرية والطبيعية. ويعدّ التنوع البيئي والاستدامة من العوامل الحاسمة حين النظر إلى حفظ التراث، لاسيما أن التراث هو مورد غير متجدد. فإذا ما اندثرت المواقع ذات القيمة التاريخية، فإنه لا يمكن تجديدها أو بعثها، وحتى لو أنشئت أخرى حية مقلدة، فإنها لا يمكن أن تحل محل الأصل؛ فيما يتعلق بقيمتها العلمية أو الجمالية أو التعليمية (Pearson and Sullivan 1995). ولقيمتها البيئية، التي لا يمكن الاستغناء عنها، فقد أدرجت الكثير من مواقع التراث الثقافي في السنوات الأخيرة في قائمة صندوق دعم الآثار العالمية World Monuments Fund (WMF)، للمواقع المهددة، وهي أماكن مهددة بالدمار بفعل الأنشطة البشرية والطبيعية. وهذه القائمة أدرجتها هذه المنظمة التي تتخذ من نيويورك مقراً لها والتي لا تستهدف الربح، بهدف تسليط الضوء على أماكن محددة، تعدّ في أشد الحاجة إلى الإنقاذ وموارد مالية للحفاظ عليها. كما تهدف هذه المنظمة أيضاً إلى مساعدة البلدان لحماية مواقع التراث المهمة، من خلال هبات مالية دولية. يسجل الجدول رقم (٤,١) بعض هذه المواقع المهددة في أوروبا الشرقية وآسيا، على الرغم من أن هناك عشرات أخرى من مختلف أنحاء العالم مدرجة في صندوق دعم الآثار العالمية WMF.

الجدول رقم (٤,١). مجموعة مختارة من المعالم الأثرية المهددة التي يمولها صندوق دعم المواقع العالمي.

البلد	اسم الموقع	المكان
ألبانيا	موقع بوتربنت الآثاري	ساربندي
البوسنة والهرسك	موقع موستار التاريخ	موستار
بلغاريا	مصليات إفانوفو الصخرية	إقليم روسي
كمبوديا	معبد بانتي شلمار	سمار بوك
الصين	دير بالبونج	قرية باقانق، سشوان
الصين	برج شانجيتنج	مدينة يوسي، شانجي
جمهورية التشيك	تمثال غابة كوكس	كوكس
جورجيا	مقاطعة تبليسي التاريخية	تبليسي
الهند	معابد باسقو قومبا	لاداخ، ليه
الهند	حصن جيسالمر	راجستثان
إندونيسيا	معبد تانه لوت	تابانان بالي
ماليزيا	الواجهة النهرية بكامبونج سينا	كوالا يترينقانو
منغوليا	متحف قصر بوقدخان	أولانباتار
نيبال	دير إتوم	كاثمباندو
رومانيا	قصر بانفي	بونتيدا
روسيا	مركز إركتوتسك التاريخي	إركتوتسك
روسيا	مكتبة فيبوري	فايبورج
سلوفاكيا	كنيسة بازل الكبيرة	كراجني سيرنو
تركمستان	موقع ميرف الآثاري	بايرام على
أوكرانيا	زموفكفا ساياقوقوي	زموفكفا
أوزبكستان	مجمع عبدالعزيز خان	بوخارى
فيتنام	مجمع معبد الابن	جوانج نام
يوغسلافيا	سبونيكا ساياقوقوي	سبونيكا

المصدر: (*Travel Weekly* 2000a,b).

التراث كمورد وظيفي Heritage as Functional Resource

إضافة إلى قيم التراث المذكورة أعلاه، هناك أيضاً قيمة استخدامية، أو وظيفية. فمن الشائع ترميم الممتلكات التاريخية واستخدامها لأغراض غير التي كانت تستخدم في الأصل. فالمصانع القديمة التي تحولت إلى مباني مكاتب، والسجون التي تحولت إلى مطاعم، ومحطات السكك الحديدية التي استخدمت كمحلات بيع التذكارات، هي أمثلة جيدة على ذلك.

في تقييم جدوى المباني القديمة والمناطق الحضرية التاريخية، يحتاج المخططون إلى النظر في القيمة النسبية لتلك الأماكن بالنسبة للاحتياجات الحالية. وهكذا، فإن الفائدة المتناقصة، أو مستوى القدم، ينبغي موازنته مع تكاليف بناء المباني الجديدة، مع مراعاة المحافظة على قيمة التراث أيضاً. في كثير من الحالات من الأفضل استخدام المباني القديمة كموارد حديثة عوضاً عن استبدالها بالمباني الجديدة التي لها ارتباط تاريخي حديث نسبياً بالمكان (Setiawan and Timothy 2000; Tiesdell *et al.* 1996).

أنواع الحفاظ وتوجهاته
Conservation Types and Perspectives

شكل الزمن موارد التراث الموجودة اليوم. ومع الأسف، فُقدت الكثير منها، ودُمر بشكل كبير أو تغير من حالته الأصلية بسبب اهتمامات الحفاظ والصيانة. ومؤخراً فقد دافع مخططو التراث ضد مرئيات ووجهات التحديث، والتنمية الاقتصادية، والنمو، وعدم اهتمام بعض الدوائر بالماضي. ومع اضمحلال الموارد التراثية على مر الزمن، هناك مساران يمكن اتخاذهما استجابة لذلك، هما القبول بالوضع الراهن، أو إجراء أعمال الترميم والصيانة. وقد وصف كل من أشورث وتانبريدج (Ashworth and Tunbridge 2000)، الإجراء الأول والقبول بالوضع الراهن (القتل الرحيم)، حيث يمكن أن يكون سلبياً عندما لا يتخذ أي إجراء حفاظي، أو نشطاً حيث يتم هدم موارد التراث. التركيز هنا على الاستجابة الثانية لمنع اضمحلال الموارد التراثية، حيث يمكن اتخاذ مجموعة من أعمال ومرئيات حفظ التراث، والمكان الذي توجد فيه. وتشكل أهداف الحفاظ على كل موقع عموماً شكل الإستراتيجيات التي تتبناه الإدارة، والتي بدورها تتأثر كثيراً بتوقعات الزائر. تبعاً لهذه الأهداف، يجب أن يقرر مديرو التراث؛ أياً من اتجاهات الحفاظ المتعددة يجب أن تطبقها: أعمال الصيانة والترميم والتجديد (والإصلاح) والتأهيل، حيث تركز الكثير من هذه الأعمال على تطوير واجهات مواقع التراث.

الصيانة Preservation

تشير الصيانة إلى الوضع الذي يتم فيه اختيار موقع للحفاظ على حالته القائمة. وهناك قدر كبير من الجهد والنفقات المالية تندرج في هذا العمل للحفاظ على الممتلكات، ومعالجة عوامل التدهور (Timothy and Wall 1997). ومن الواضح أن هذه النظرة ليست ضمن السياسة العامة، لأن هناك قدراً كبيراً من العمل يحتاج إليه للإبقاء على الوضع الراهن لمواقع التراث (Wall 1989).

هناك اثنان من أفضل الأمثلة على ذلك من أمريكا الشمالية، هما مدن الأشباح، وأطلال مجتمعات السكان الأصليين القدامى لأمريكا. فمعظم مدن الأشباح تركت في حالة تقصير متعمد، وهذا مفهوم لأنها مدن أشباح.

وعليه، فإن جاذبية مدن الأشباح تتمثل في توقف نشاطها، وجوّها المهجور. إن أية جهود لإعادتها إلى مجدها السابق، من شأنه أن يحد من قيمتها التراثية والسياحية (DeLyser 1999). إن ترك موقع على وضعه الحالي يبدو مناسباً، "حيث ستقل أهميته الثقافية إذا تم التدخل بدرجة كبيرة، حيث الوضع الراهن للموقع مهم في حد ذاته، حيث لا توجد معلومات كافية أو موارد لازمة لتأهيل المكان، أو إعادة بنائه، أو حيث توجد أمثلة كافية لمواقع تم تأهيلها بشكل جيد" (Pearson and Sullivan 1995: 233). هذا السبب جعل الكثير من أنقاض الهنود في الغرب الأمريكي تترك على حالتها التي عثرت عليها من قبل الأوروبيين أو مستوطني الحدود. ونتيجة لذلك، "ثمة إثارة في رؤية الأصل، حتى لو تلاشى أو تآكل، حيث إن ترميمه أو إعادة بنائه يفسد هذه الإثارة" (Pearson and Sullivan 1995: 233).

الترميم Restoration

يُعرف الترميم في بعض الأحيان باسم إعادة الأعمار، أو البناء، (على الرغم من وجود خلافات خفية)، ترجع إلى إعادة الممتلكات الثقافية لبعض حالتها السابقة. يشير الترميم إلى نوعين من الأنشطة: إرجاع قطع ساقطة من مبنى أو موقع إلى وضعها الأصلي، وإزالة القطع والتعديلات التي تمت إضافتها على مرّ الزمن (Pearson and Sullivan 1995) (اللوحة رقم ٤,١). من ناحية نظرية بحتة يعنى الترميم، أنه لا يمكن استخدام مواد جديدة في هذه العملية (مثل المسامير والدبابيس). فعندما تستخدم مواد جديدة لترميم البناء، تصبح العملية عملية إعادة تركيب وليس ترميماً محضاً (Pearson and Sullivan 1995). وهكذا، ومن واقع هذا المنظور الخالص:

> "فمن المستحيل، عند ترميم أي شيء إعادته إلى ما كان عليه. إن فعل الترميم في حد ذاته يمثل تغيير: فإنه لا يمكن إعادة جرة يونانية مهشمة من خلال أعمال الترميم الدقيق على الحالة نفسها التي صنعت عليها هذه الجرة في العام (٣٠٠ ق.م.). وفي الواقع، فإن المهارات المعاصرة لترميمها قد تحول التركيز في إعجابنا بها من الوقت القديم إلى الوقت الحديث. وأحياناً يمكن أن يحدث الترميم تغييراً قد يشوه الغرض الأساس، وربما تكون النتيجة غير مقصودة" (Fowler 1992: 11).

وفقاً لبيرسون وسوليفان (Pearson and Sullivan 1995: 235)، "فإن أعمال الترميم للمواد التراثية تكون مناسبة فقط في حالة وجود ما يكفي من الأدلة على شكلها السابق". ونتيجة لذلك، فإن هناك حاجة لقدر كبير من البحث، لتحديد ما كانت عليه مثل هذه الممتلكات في الماضي بشكل من الدقة. في الحالات التي يكون فيها الموقع ذا تاريخ طويل، يجب اتخاذ قرار حول أي من أجزائه يجب ترميمها (Wall 1989). هذه الجهود مضنية، تستهلك كثيراً من الوقت ومكلفة، مما جعل فاولر (Fowler 1992: 12) تعلق في شكل دعابة، وإن كانت بطريقة لاذعة: "إذا كان الناس في الماضي قد احتفظوا ببساطتها، فإن مهمتنا ستكون أبسط بكثير، ولكنهم بالطبع غيروا وهيأوا مبانيهم مع مرور الوقت، مثل ما زلنا نفعل".

اللوحة رقم (٤,١). أعمال الترميم في معبد برامبانان في إندونيسيا.

التجديد Renovation

ينطوي التجديد، والمعروف أيضاً بالتكييف، على إدخال بعض تغييرات على الموقع، مع الحفاظ على جزء من الطابع التاريخي. فإضافة جناح إضافي لمبنى تاريخي لأغراض إدارية، أو مساحات سكنية للمرشدين، مع المحافظة على الطابع التاريخي لبقية المبنى، تعدّ حالة من التجديد. لعل واحدة من أكثر الممارسات شيوعاً في التجديد هو الحفاظ على واجهة المبنى الأصلية، بينما يتم تعديل المبنى من الداخل. هذا شائع حيثما يكون هناك رغبة في ترك انطباع بسلامة المبنى التاريخية (Timothy and Wall 1997; Wall 1989). هناك مبادئ توجيهية قدمها بيرسون وسوليفان (Pearson and Sullivan 1995: 238) لهذه الممارسة الإدارية، هو أن "التكييف يجب أن يقتصر على ما هو ضروري لإقامة استخدام متوافق مع المكان".

التجدد الحضري وإعادة الإحياء Urban Renewal/Regeneration

عندما يتم اتخاذ القرارات ليس لهدم المباني العتيقة (اعتماداً على ضوابط الحفظ المعمول بها)، فإن من الشائع في كل من اتجاهات الحفاظ الثلاث، كما نوقش في السابق، استخدامها في مشاريع تجديد أو إعادة تجديد المناطق الحضرية. ومع النمو السريع للتغير التكنولوجي وما نجم عنه من تقليص دور الصناعة الثقيلة في المناطق الحضرية في العالم المتقدم، أصبحت كثير من المدن في الآونة الأخيرة، مراكز للصناعات الخدمية والاستهلاكية بدلاً من مراكز الإنتاج الثقيلة. وأدى ذلك إلى أن تتغير المدن في مختلف أنحاء العالم لتتكيف مع فترة ما بعد الصناعة، الاقتصاد القائم

على المعلومات. جزء من هذه الحركة والنشاط هو اتجاه للتعامل مع التقادم في محاولة لتمديد العمر الافتراضي للمباني والمراكز الحضرية التاريخية. هذه المساعي تعرف بالتجديد الحضري (Larkham 1992; Page 1995a; Tiesdell *et al.* 1996).

كوسيلة لتنشيط أحياء المدن التاريخية، عملت الكثير من المدن الحضرية على اجتذاب أنشطة جديدة. من بين أكثر الأنشطة شيوعاً هي السياحة والأنشطة الثقافية. وقد شجعت هذه الإستراتيجيات استغلال مجال إرث المناطق التاريخية للتنمية السياحية، في استخدامات جديدة مع العمل على تحسين البيئة الحضرية. وهذا وفقاً لتيسدل وآخرون (Tiesdell *et al.* 1996: 68-70)، يؤدي إلى زيادة الثقة المحلية واعتماد شتى أشكال الاستثمار. وكجزء من الإستراتيجيات القائمة على السياحة، تستخدم المباني التاريخية لوظائف سياحية. وهذا يمكن أن يفيد الأحياء التاريخية بشكل إيجابي على النحو التالي:

- ترميم المباني التاريخية.
- توفير وظيفة حية للمبنى التاريخي الذي يكون – في الغالب الأعم – غير مأهول.
- تقليل عدد العقارات الفارغة، وتوفير بيئة حضرية أكثر جذباً، يمكن أن تقلل من الجريمة والعنف المرتبطة بالمراكز الحضرية الفارغة، وإيجاد مراكز مدن أكثر أماناً وأكثر جذباً للسكن.
- يمكن تفادي الآثار البيئية للوظيفة نفسها التي توجد في المبنى المشيد حديثاً.
- لديها القدرة على تهيئة البيئات التي تساعد المدن التاريخية على الاتصاف بالصفات التي تجعلها أكثر جذباً (Orbaşli 2000: 161).

على الرغم من هذه الفوائد، فالتجديد الحضري ليس بالضرورة عملية اختيارية سهلة أو خالية من المشكلات. لقد حدد أوربازلي (Orbaşli 2000: 161) أربع صعوبات في البدء في أي مشروع إعادة تجديد المناطق الحضرية (انظر الجدول رقم ٤,٢). أولاً، كثيراً ما يكون هناك تضارب في السياسات بشأن التنمية الجديدة والمحافظة على البيئة. وعادة ما ينتج مثل هذا عن الاهتمامات المتضاربة ونقص الجهود المنسقة بين مختلف الجهات الحكومية، التي تتولى مسؤوليات مختلفة. وثانياً، في العالم النامي، هناك طموحات أكبر للتحديث من الحفاظ على الأشكال التقليدية الحضرية والتصاميم المعمارية (Mohit and Kammeier 1996). أما في العالم الغربي فالعكس هو الصحيح عموماً. وثالثاً، من الصعب تحقيق التوازن بين احتياجات سائح الثقافة وتلك الخاصة بالثقافة المحلية، بشكل يجعل السائح لا ينفر منها، ولا تسيء لساكني المجتمع المحلي ولكن تخدم احتياجات السياح. وأخيراً هناك مشكلة الحفاظ على بيئة حضرية مستدامة ذات جودة عالية، وذلك لتزايد أعداد السياح. لاحظ فان دير بورغ وآخرون (Van der Borg *et al.* 1996) خللاً مماثلاً في أحوال المناطق الحضرية المكتظة والمزدحمة، التي يمكن أن تقلل من تجربة السياحية وتضرّ بسلامة البيئة في المنطقة.

الجدول رقم (٤,٢). التحديات التي تواجه تجديد إحياء المدن التاريخية.

- التضارب بين السياسات في التنمية الجديدة وأعمال الحفاظ.
- التحديث في مقابل الحفاظ على الأشكال التقليدية.
- تحقيق التوازن بين احتياجات السياح واحتياجات السكان المحليين.
- الحفاظ على الجودة العالية للبيئة؛ لتزايد وصول السياح.
- الصعوبة في قياس نجاح التجديد.
- في سياسات التخطيط، غالباً ما ينظر للمراكز التاريخية بمعزل عن بقية المدينة.
- تجاهل السياحة، في كثير من الأحيان، في إستراتيجيات التخطيط الحضري.

المصدر: (Orbaşli 2000; Tiesdell *et al.* 1996; van der Borg *et al.* 1996).

يسجل الجدول رقم (٤,٢) قوائم التحديات الأخرى التي توجد أيضاً في المركز الحضري المجدد. فمن الصعب قياس النجاح في إعادة إحياء المدن. وكما يقول تيزديل وآخرون (Tiesdell *et al.* 1996: 207): "لا توجد هناك حدود سحرية فوق ما يدعى بشأن حدوث التجديد. فالتجديد – وهو إعادة الأماكن إلى استخدام نشط – هو عملية ديناميكية". وهناك تحد آخر يتمثل في مكان الأحياء التاريخية في الوظيفة الكلية للمدينة. ومن المهم جداً بالنسبة للمخططين أن يتفهموا أن المناطق التاريخية ليست مدناً منفصلة، ولكنها تشكل وظيفة لجزء واحد من التجمعات الحضرية. وهكذا وعلى الرغم من كونه غير شائع في كثير من الأماكن، فإنه يجب اعتبار المدينة التاريخية السياحية جزءاً من المدينة كلها، لأنه عادة ما يكون علاقة تكافلية بين المراكز التاريخية وغيرها من المناطق الحضرية (Tiesdell *et al.* 1996: 22). وأخيراً، فمن الشائع جداً اليوم، فصل السياحة عن إستراتيجيات التخطيط الحضري؛ مما يدل على قصور نظرة مخططي المدن لأن هناك عدداً محدوداً من المدن في العالم اليوم موجودة بدون بعض أشكال السياحة. ووفقاً لفان دير بورغ وآخرين (Van der Borg *et al.* 1996)، فإنه لا يزال من النادر العثور على البلديات المشاركة في القرارات السياسية المتعلقة بالسياحة. وفي معظم الحالات، ينظر للسياحة على أنها مجرد حركة مرور وأماكن انتظار للسيارات، وإن كانت هناك استثناءات في أوروبا، تشمل براغ، وأوكسفورد، وسالزبورغ، والبندقية، حيث تحتفظ السياحة وتسهيلاتها المرتبطة بالبيئة الصناعية بمكانة بارزة في التخطيط الحضري.

كتب تيزديل وآخرون (Tiesdell *et al.* 1996: 207)، بصورة تفصيلية، عن إعادة إحياء المدن التاريخية الحضرية. وبينما يتعامل معظم ما كتب، في الكتابات العامة، مع التجديد المادي فقط، فقد اقترحوا أن التجديد الحضري يجب أن يشمل أيضاً أشكالاً أخرى من إعادة الإحياء مثل: المادية، والاقتصادية، والاجتماعية. فإعادة الإحياء المادية تشير إلى وجهة النظر التقليدية لتجديد المناطق الحضرية، والتي تتضمن الحفاظ على المباني في حالة جيدة، وتنظيف الشوارع، وإعادة تأهيل المناطق لتهيئة بيئة نظيفة ومريحة. أما إعادة الإحياء الاقتصادية فتعني أن التطوير العقاري وحده لا يكفي

لإيجاد بيئة حضرية تستحق العيش. وبدلاً عن ذلك، يجب أخذ البنية التحتية الاقتصادية في الاعتبار، وأن يكون النمو الاقتصادي حافزاً في تقديم خدمات إضافية، مع تنويع القاعدة الاقتصادية المتاحة واستغلال المباني القائمة.

> "على المدى القصير، فالتجديد المادي يمكن أن يؤدي إلى إيجاد قطاع شعبي جاذب وبحالة جيدة، يرسم صورة إيجابية، ويشجع على الثقة في المكان. على المدى الطويل فإن الانتعاش الاقتصادي مطلوب، لأنه في النهاية الاستخدام المنتج للقطاع الخاص هو الذي يدفع تكاليف صيانة مشروعات القطاع العام" (Tiesdell *et al.* 1996: 209).

يستلزم إعادة الإحياء الاجتماعي إيجاد مكان ملائم يُمكِّن للمواطنين والسائحين، على حد سواء، الاستمتاع بالسير على الأقدام، ومشاهدة المعالم السياحية، والتسوق وقضاء الوقت مع الآخرين. ويمكن أن تكون الأحياء التاريخية أماكن حيوية تبعث على الراحة، وتكون جذابة لهذه الزيارة. وهو ما يعني أيضاً انخفاض معدلات الجريمة استخدام العناصر المعمارية التي تم إحياؤها كفضاء للسكن والعمل.

في الولايات المتحدة، كانت التحركات جارية لسنوات طويلة لتحسين بعض المراكز المتدهورة في المدن الكبيرة والبلدات الصغيرة. ويعدّ برنامجا "الطريق الرئيس" و "تحسين مناطق العمل" من البرامج الرئيسة الداعمة لهذه الجهود. فبرنامج الطريق الرئيس يشمل أهدافاً تنموية اقتصادية في إطار السياق الأوسع للصيانة التاريخية، والوفاء بالاحتياجات المحلية، من حيث الترويج، والتصميم، والتنظيم وإعادة الهيكلة الاقتصادية (Balsas 2000).

وفيما يلي دراسة حالة ستوك أون ترنت (إنجلترا)، التي تقدم مثالاً على كيفية اتخاذ إحدى المناطق/المجتمعات خطوات لإعادة صورتها وتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال سياحة التراث الصناعي.

إعادة التجديد كنتيجة لسياحة التراث الصناعي: دراسة حالة ستوك أون ترنت

Case Study: Stoke-on-Trent, Rejuvenation as a Result of Industrial Heritage Tourism

ستوك أون ترنت ليست مدينة عادية، بل تتألف من ست بلدات من المجتمعات الحضرية: تونستال، بورسليم، هانلي (وسط مدينة ستوك أون ترنت)، وستوك، وفنتون، ولونغتون. بوصفها منطقة لها تاريخ طويل في الصناعة، كانت في قلب الثورة الصناعية، وكانت تشتهر بمصانع الصلب، ومناجم الفحم وصناعة الفخار. كما أصبح يطلق عليها اسم "عاصمة السيراميك في العالم" حيث مسقط رأس أصحاب صناعة السيراميك، مثل دولتون، ووديجوود، وسبود. اتسمت محنة ستوك أون ترنت خلال القرن العشرين بإغلاق الحفر، ومصانع الصلب

والتقليص من صناعة السيراميك. وفي هذا الإطار تم النظر للسياحة، وخاصة سياحة التراث الصناعي، على أنها إحدى الوسائل التي يمكن أن تساعد في التجديد الإقليمي.

تبحث حالة الدراسة هذه عدة برامج للتجديد جرت داخل المدن الست. وبما أن المنطقة عانت من التدهور الاقتصادي، فقد تم تأهيلها عن طريق التمويلات الهيكلية للاتحاد الأوروبي لتصبح منطقة من الدرجة الثانية، التي تعني تجديد مناطق، أو أجزاء من مناطق تضررت بشدة من التدهور الصناعي. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم المناطق، داخل المدن الست، أصبحت جزءاً من برنامج أوسع للتجديد من قبل الحكومة البريطانية يسمى ميزانيات التجديد الفردية Single Regeneration Budgets (SRBs). وهناك ٢٠ برنامجاً منفصلاً للتجديد، تديرها خمس إدارات حكومية مختلفة، تم دمجها في ميزانية التجديد الفردية (SRB)، التي دخلت حيز التنفيذ في العام ١٩٩٤م، بميزانية أولية بلغت ١,٤ بليون جنيه إسترليني (Ward 1997). وقد أوجدت هذه فرصة في حدود ما يسمى بمنحة التحدي لتقديم عطاءات لمدة تصل إلى سبع سنوات. وقد لاحظ كيفيان (Caffyn 1998: 112) أن إدارة البيئة Department of Environment (DoE) قد حدد الأهداف الإستراتيجية لميزانية التجديد الفردية ذات التمويل المتحدي، في النقاط التالية:

- تحسين فرص العمل للسكان المحليين، وكذلك التعليم والمهارات، وتعزيز المساواة في الفرص.
- تشجيع النمو الاقتصادي المستدام، وزيادة الثروة من خلال تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.
- تعزيز البيئة والبنية التحتية وتحسينها، وتعزيز التصميم الجيد والمناظر الطبيعية.
- تحسين الظروف السكنية للسكان المحليين من خلال التحسين المادي لظروفهم، وصيانة أفضل وإدارة أحسن للموارد السياحية.
- تعزيز المبادرات التي تعود بالنفع على مجتمعات الأقليات العرقية.
- التصدي للجريمة، وتحسين أمن المجتمع وسلامته.
- تحسين نوعية الحياة والقدرة على المساهمة في التجديد للسكان المحليين، بما فيها الصحة، والفرص الثقافية والرياضية.

هناك قصور في الرؤية داخل ستوك أون ترنت؛ لأن السياحة في المنطقة غالباً ما تقتصر على عدد قليل من الزيارات المألوفة تسمى جواذب الفخار (مثل رويال دولتون في بورسليم، وأعمال سبود في وستوك وودجوود في برلتون) (اللوحة رقم ٤,٢). هناك حاجة لزيادة جاذبية المنطقة للسياح. جزء من المشكلة في تحقيق ذلك هو أن الكثير من التراث الصناعي، كان يرتكز على الرحلات الجماعية، التي يمكن أن تستغرق يوماً واحداً فقط من الزيارة إلى المنطقة، ومن ثم كان الاعتماد على الجواذب الكبرى الثلاثة المذكورة أعلاه. وكان التحدي هو تسويق المنطقة لسوق الزيارات اليومية، والمحلية، وكذلك تسويقها في السوق الدولية، بحيث لا تكون مقصورة على البرامج الجماعية.

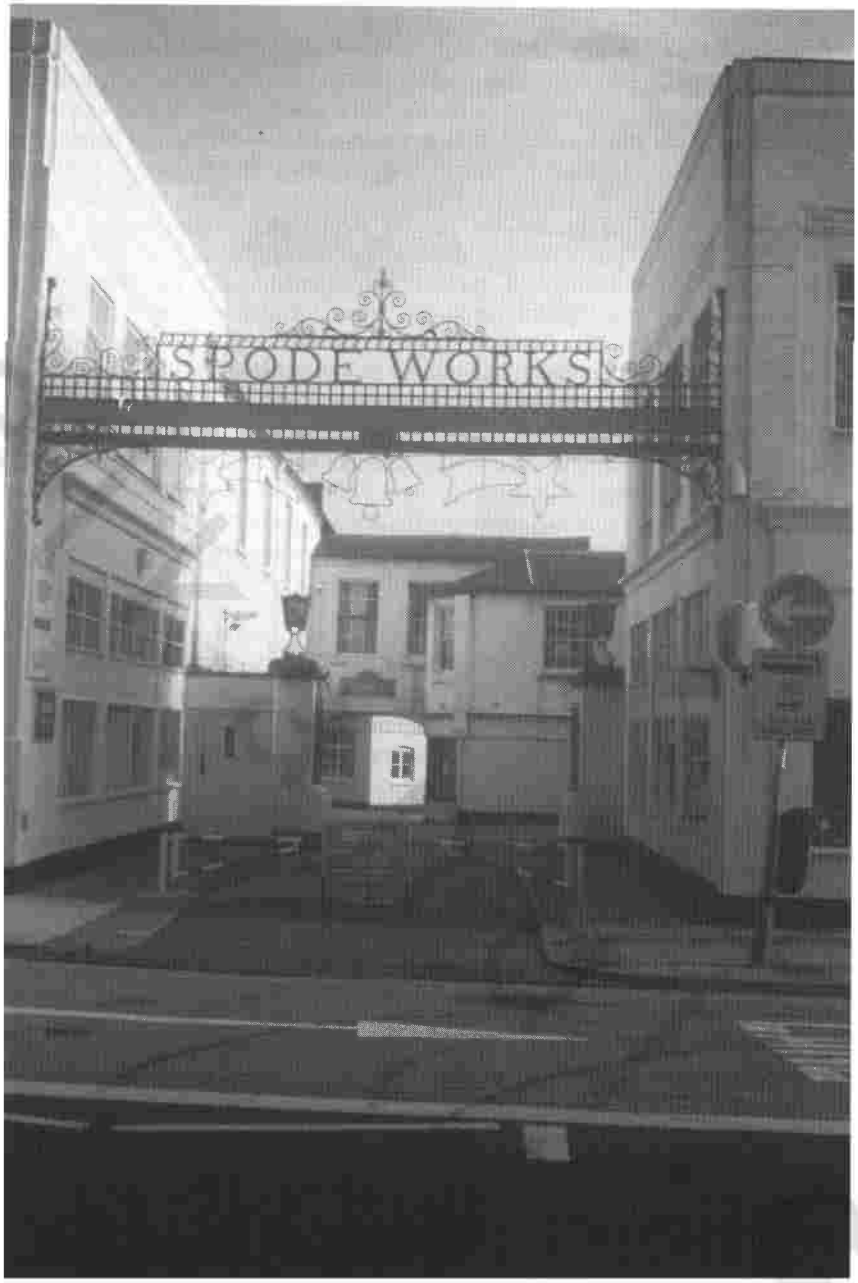

اللوحة رقم (٤,٢). أعمال الخزف: التراث صناعي في ستوك أون ترنت، المملكة المتحدة.

وفقاً لمسح الزوار لستوك أون ترنت لعام ١٩٩٧م، فإن غالبية الزوار هم من زائري اليوم الواحد المحليين بنسبة ٤٧٪، بالمقارنة مع السياح الدوليين بنسبة ٢٠٪، منهم ٤٪ هم الذين قضوا فعلياً ليلة سياحية. يشير المسح إلى أن غالبية الزائرين المحليين من المقيمين في الدول المجاورة وكذلك من مختلف أنحاء المنطقة الشمالية الغربية من إنجلترا. أما غالبية الزوار الدوليين فهم من أمريكا الشمالية بنسبة ٤٧٪، واليابان بنسبة ٧٪،

وهولندا بنسبة ٦٪، ونيوزيلندا بنسبة ٥٪. أشار المسح أيضاً إلى أن غالبية الزوار (على الصعيدين المحلي والدولي) ذكروا أن "المتعة" و "الفخار" كانا الدافع الرئيس من زيارتهم، وهذا يؤكد أن ٥١٪ من جميع الأنشطة المضطلع بها في المنطقة كانت متصلة بالتسوق في المصانع. ورداً على السؤال حول أكثر ما أحبوا في ستوك أون ترنت، كان الرد الرئيس مرة أخرى: "المحلات التجارية"، و "التسوق المتعلق بالفخار" (٢٢٪)، في مقابل "التراث الصناعي" والذي شكل فقط بنسبة ٧٪؛ مما يشير إلى أن الكثير عجزوا عن الربط بين جواذب الخزف التراثي والصناعي. وعلى الرغم من ذلك، تعدّ السياحة مهمة للمدينة. ووفقاً للمسح الخاص بالزائر (Stoke-on-Trent 1997) فإن السياحة هي المسؤولة عن ٣٨٣٩ فرصة عمل مباشرة و ١٣٤٦ فرصة عمل غير مباشرة، حيث إن غالبية هذه الوظائف هي ضمن قطاع البيع بالتجزئة.

هناك عدد من البرامج التي تم الشروع فيها في السنوات الأخيرة، حيث تساعد السياحة في تفعيل برامجها. على سبيل المثال، فقد شرعت بلدة بورسليم في مبادرة "تراث المدينة الطبيعي" منذ العام ١٩٩٨م، وبدأت مشروعاً في الألفية بعنوان سيراميكا في العام ٢٠٠١م. وقد طورت منطقة متنزه المهرجانات هانلي لتصبح مكاناً للسياحة والاستجمام، وأُطلقت خطة لتطوير "ثقافة الحي" في عام ١٩٩٩م. وقد شاركت ستوك منذ العام ١٩٩٨م ولمدة سبع سنوات في برنامج تجديد بعنوان "منهج ستوك"، وهناك خطط مستقبلية تتمثل في إعادة تطوير نظام القناة التي تمر عبر المنطقة، وتطوير المنطقة الترفيهية، والسياحية، والمنطقة السكنية التي تسمى "مهرجان المياه" في المستقبل القريب. اثنتان من الخطط المذكورة أعلاه نوقشت بشكل مفصل كما هو موضح أدناه.

مدينة بورسليم Burslem

للبلدة جاذبية ذات طابع معماري وتاريخي فريد. وهي بشكل عام إحدى مدن القرن التاسع عشر، التي حظيت بإعادة أعمار طفيفة للغاية، في فترة ما بعد الحرب. وفي واقع الأمر هي واحدة من أقدم المراكز لصناعة الخزف في المملكة المتحدة. وقد أسهمت في وضع الأساس لكثير من روايات أرنولد بينيت Arnold Bennett، التي كتبها من واقع الحياة في مدينة صناعية نامية في القرن التاسع عشر. وقد شهدت البلدة في السنوات الأخيرة معاناة من التدهور الاقتصادي، حيث كان هناك نقص في الاستثمار الخاص بالنسيج. لقد كانت استجابة البلدة ذات شقين: الأول، اعتمد مجلس المدينة إستراتيجية تجديد طويلة المدى لتحويل الثروات في جميع أنحاء المدينة، مع تركيز خاص على ما وصفوه بأنه حدود المنطقة المحافظ عليها. والثاني، إنشاء اتحاد تطوير مجتمع بورسليم Burslem Community Development Trust (BCDT) في إطار شراكة غير رسمية مع مجلس مدينة ستوك أون ترنت والشراكة الإنجليزية. وكانت أهداف اتحاد تطوير مجتمع بورسليم (BCDT) على النحو التالي:

١- تشجيع مشاركة السكان المحليين في برامج التجديد الواسعة.

٢- التشجيع والمشاركة في خطط التنمية العملية، وتعزيز البيئة، وإصلاح المباني.

٣- تنمية الاعتزاز والوعي بقيمة التراث في مدينة بورسليم.

تم التركيز حتى الآن على توفير التمويل للمساعدة في التجديد. وفي إطار (خطة عمل مشروع الشراكة لحفظ منطقة بورسليم)، تم الانتهاء من تحليل الاهتمام المعماري والتاريخي الخاص، والمشكلات والفرص، والتجديد، والتصميم، وإستراتيجية التطوير، ومراجعة المباني في المنطقة المحافظ عليها. وقد تم إحياء التراث والسياحة في بورسليم في الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٠م (SRB)، بتحسين إنارة الشوارع ورصفها، وتزيينها. علاوة على ذلك، ففي إطار التمويل الأوروبي للتنمية الإقليمية European Regional Development Funding (ERDF) فيما يتعلق بالهدف الثاني، فقد تم تأمين الأموال لتحسين تسهيلات دولتون الملكية Royal Doulton للزوار، وظلت فكرة إحياء التراث والسياحة تشغل مركز الصدارة، وشهدت مدرسة الفنون إجراء دراسة جدوى لملاقاة اهتمامات السياح في مجال الفنون. وأجريت غيرها من دراسات الجدوى في مبنى معهد ودجوود Wedgwood Institute لتجديده، وتوفير الكثير من الحاجات المرتبطة بالفنون للسياح والمقيمين.

وهناك مشروع آخر يحل محل المبادرات المذكورة أعلاه، هو تطوير مسار بورسلي داخل وسط المدينة. وبتتبع أماكن داخل رواية أرنولد بينيت، فإن وضع عدد من اللوحات على الجدران في المباني الفردية تدل على وجودها ضمن إحدى رواياته. ويقدم الكتيب الذي تم توفيره للسياح تاريخ كل معلم، غير أن اللوحات كانت صغيرة جداً، ولا يوجد هناك أية لوحات إرشادية على الأرض لمساعدة السياح الذين يسيرون في المسار، على عكس الخط الأحمر الذي استخدم لترسيم درب بوسطن.

كان المشروع الرئيس في بورسليم هو مشروع سيراميكا المثير للجدل، الذي تلقى ما يزيد على ثلاثة ملايين جنيه إسترليني من تمويل الألفية. كان القصد منه إعادة استخدام القاعة القديمة في وسط المدينة، كمعرض ومركز للزوار يربط ماضي المنطقة الصناعية مع رؤية لكيفية تطوير صناعة المنتجات الخزفية في المستقبل. لقد كان هناك نقاش حول فشل افتتاح المشروع خلال العام ٢٠٠٠م، سنة الألفية، وكان القائمون على المشروع قد تقدموا بطلب للحصول على تمويل إضافي (مليون دولار إضافية لإنجاز المشروع)، فضلاً عن وجود انتقادات للمبنى الحديث، الذي بني وألحق بقاعة المدينة القديمة. لقد كان الغرض من الإضافة الجديدة تزويد الزوار بجناح ملحق يحوي مقهى، ومحلاً، ومرافق عامة. وكان من المقرر افتتاح المشروع في أواخر العام ٢٠٠١م.

مدينة ستوك Stoke

دخلت مدينة ستوك في برنامج يستمر لسبع سنوات، بتكلفة ٥٦ مليون جنيه إسترليني، بهدف "إعادة الحياة إلى البلدة المنسية". توفر بعض المشروعات التي أنجزت بيئة مسلية بعد محطة القطار الفيكتورية الممتعة.تمركزت، وقد تم إعادة التخطيط الطبيعي للمنطقة المحيطة بمعلم "بودغوود"، في أنحاء مدخل محطة القطار، باستخدام رصف جديد من الحصى وأماكن جديدة للجلوس والراحة. كما تم إنشاء ممر سير "التراث الصناعي" حول ستوك، الذي يبدأ وينتهي في المحطة، وعلى الرغم من كونه يستغرق وقت أكثر من مركز زوار سبود، فإنه يشمل برج الساعة، والقناة، وسوق ستوك، وباحة كنيسة القديس بطرس. وقد وضعت اللوحات في أماكنها، ولكن هناك حاجة لتطوير الكثير من المناظر الطبيعية لعمل ممرات السير تكون أكثر جاذبية للزوار. ويجري التخطيط لتجديد ممرات السير داخل (SRB) والتي تمتد داخل منطقة ستوك، والمناطق المجاورة لإتوريا: هانلي وشيلتون. وفي حين صُمم ممر السير بوصفه ممراً للسياح، إلاّ أنه أيضاً كان جزءاً من المبادرة التي قامت بها هيئة الصحة في شمال ستافورد شاير، لحمل السكان المحليين على استخدام ممرات السير في إطار حملة صحية لحياة أكثر صحة.

الكثير من برامج التجديد هذه تتصل بالسياحة ومشاركة تراث المنطقة الصناعي مع الزوار. كان العامل الرئيس في تقدم هذه الخطط، هو زيادة ميزانيات التجديد والبرامج الأوروبية بتشجيع هذه التنمية. وقد حققت ستوك أون ترنت حتى الآن نجاحاً نسبياً في تأمين الأموال لإنشاء البنية التحتية اللازمة لاستيعاب الزيارة السياحية. وقد انتقد هوجن (Hewison 1987)، تحويل أماكن تراثها وتوظيفه كوسيلة للنمو الاقتصادي، ولكن أماكن مثل مدينة ستوك أون ترينت ينبغي أن تفتخر بتراثها الصناعي وإرثها الذي ستتركه للأجيال القادمة والزوار للاستمتاع به.

تطوير الواجهة المائية Waterfront Development

شكل آخر من أشكال إعادة الإحياء، التي توجد عادة في المناطق الحضرية، ويمثل دوراً رئيساً في سياحة التراث هو إعادة تطوير الواجهة المائية. فالكثير من أكبر المدن السياحية وأمتعها في العالم، تقع على الواجهات المائية؛ لأنها المكان الذي تطورت منه وسائل النقل المائية على مرّ القرون، وكذلك المنشآت الصناعية المصاحبة لها. وكجزء من الاتجاه الأوسع لإعادة إحياء المناطق الحضرية، والاستفادة من الموارد الصناعية السابقة (والحالية) للسياحة، فقد سعت الكثير من المدن، في مختلف أنحاء العالم إلى تطوير واجهاتها المائية لتصبح معالم سياحية جاذبة وموارد للترفيه. بعض أبرز الأمثلة على ذلك أرصفة سفن لندن (Brownill 1994; Page 1995b)، وواجهة تورونتو المائية (Kieron 1992)، وميناء بالتيمور الداخلي، وميناء سيدني، وليفربول (Craig-Smith 1995; Waitt and McGuirk 1997)، وولينغتون (Page 1993)، وواجهة كيب تاون المائية (Worden 1996, 1997). حتى المدن الصغيرة، مثل (توليدو،

وأوهايو – الولايات المتحدة الأمريكية، ووندسور، وأونتاريو – كندا)، بدأت في الانضمام إلى هذا الاتجاه، في محاولة لتحويل واجهاتها المائية الصناعية إلى موارد ترفيه أكثر جاذبية.

يركز تطوير الواجهة المائية دائماً، على التراث وتفسيره كجزء من جهودها التنموية (Page 1993). وتتدرج هذه من التراث الصناعي، التي تعتمد عليه الموانئ وأرصفة السفن إلى تقاليد بناء السفن، وعملية الهجرة. وتتضمن الملامح المشتركة للواجهات المائية التي تم تنميتها للساحة أماكن الانتظار، وطرق السير، والمتنزهات، والنوافير، والمتاحف، وتسهيلات التسوق، والمطاعم، وأماكن الوجبات الخفيفة، والمباني التاريخية، وعناصر من التراث الصناعي، مثل: الآلات التي استخدمت في تحميل السفن وبنائها.

وقد أورد كريغ سميث (Craig-Smith 1995: 34) ثمانية دروس يمكن أن يتعلمها مطورو الواجهات المائية من خلال دراسته لليفربول، وسيدني، وبالتيمور، وهي:

- أن إعادة التطوير على نطاق واسع، في بعض الأحيان يعدّ الحل الوحيد لبعض المشكلات الخطيرة المحلية. وقد أكدت الحالات التي درسها أن المناطق التي توقف فيها النشاط استطاعت التنمية السياحية الواسعة النطاق أن توفر فرصة لإنجاحها.
- لضمان تحقيق إعادة الإحياء على النطاق اللازم للنجاح، فإن الحكومات يجب أن تشارك إما كممولة أو كيلة للتنمية.
- في المشاريع الكبيرة، مثل تلك المذكورة هنا، لا ينبغي توقع نتائج سريعة وفورية. ففي معظم الحالات، لا يتحقق النجاح إلاّ بعد سنوات طويلة من التنمية.
- الموقع هو القضية الحاسمة. ومن الأرجح أن المواقع المجاورة لمراكز المدن هي أكثر نجاحاً من المواقع في الأماكن الهامشية.
- من المهم إشراك السكان المحليين في عملية اتخاذ القرارات، المتعلقة بتطوير الواجهات المائية. وعموماً فإن هناك القليل جداً من الانتقادات المحلية لهذه الأنواع من جهود تنمية الواجهات، فتعكس حالة ليفربول، وبالتيمور، وسيدني، الحقيقة الخاصة بوجود عدد قليل نسبياً من الناس الذين يعيشون ويعملون في المنطقة قيد النظر.
- وكلما كان ذلك ممكناً، فإنه يجب حفظ المباني التاريخية، بدلاً من هدمها وبناء أخرى جديدة. فالناس يستطيعون ويحبذون الارتباط بالتاريخ والمباني التاريخية.
- أن السياحة والاستخدام الترفيهي للواجهات المائية المجددة مهم، ويمكن أن تكون إعادة استخدام اقتصادي مشروع لهذه المباني الكثيرة المتهدمة. الزيارة لمثل هذه الجواذب الخطية هائلة، تقدم بالملايين كل عام.

- أن التنوع الواسع لاستعمالات التنمية هو الأفضل. ومع أن السياحة مهمة جداً، فلا ينبغي اعتبارها الاستخدام الشرعي الوحيد. فالاستخدامات الكثيرة المتنوعة تساعد في التصدي لانخفاض مستويات الزيارة عندما ينكمش الاقتصاد.

تقدم حالة الدراسة التالية، لمحة سريعة عن بعض قضايا تنمية هذه الواجهات المائية، كما هو ماثل في حالة بلفاست (إيرلندا الشمالية).

لاقانساید، إعادة تطوير الواجهات المائية والتراث: دراسة حالة

Case Study: Laganside, Waterfront Redevelopment and Heritage

بلفاست ليس لديها تاريخ طويل مرتبط بها، مثل معظم المدن الأوروبية. فقد خططت في بداية عهد جيمس الأول (١٦٠٣م) بوصفها نموذجاً لمدينة زراعية، ومنح ميثاق تأسيسها في العام ١٦١٣م، وقد كان لبلفاست تاريخ متنوع ومثير للاهتمام تميز بفترات مميزة في مجال التنمية التغيير. وقد سجلها بيكيت (Beckett 1988) في هذه القائمة حتى العام ١٩١٤م، على النحو التالي:

- بلدة مستوطنين (نحو ١٦٠٣-١٧٥٠م).
- بلدة راديكالية (نحو ١٧٥٠-١٨٠١م).
- بلدة القطن (نحو ١٨٠١-١٨٤٠م).
- بلدة الكتان (نحو ١٨٤٠-١٨٧٠م).
- مدينة بناء السفن والهندسة (نحو ١٨٧٠-١٩٠٠م).
- سنوات من عدم اليقين (نحو ١٩٠٠-١٩٢٠م).

في السنوات المتبقية من التاريخ، كانت مدينة يواجهها الاكتئاب (نحو ١٩٢٠-١٩٣٩م)، وسنوات الحرب (١٩٣٩-١٩٤٥م)، وسنوات الأمل (١٩٤٥-١٩٦٨م)، وسنوات العنف والتراجع (١٩٦٩-١٩٨٦م). إلاّ أنها مؤخراً دخلت حقبة جديدة من الفكر الجديد، والنمو والتجديد (نحو ١٩٨٧م إلى يومنا هذا). لقد نشأت بلفاست حول الواجهة المائية، ومنبع النهر، والميناء، مما سمح لها بالازدهار كمكان للتجارة، والتصدير، والصناعة. غير أنه عندما حدث الانهيار، هجرت بلفاست واجهتها المائية والنهر. ومع التجديد الذي حدث على مدى العقد الماضي، كما هو الحال في الكثير من المدن الصناعية (مثل برمنغهام وغلاسكو)، أعادت بلفاست اكتشاف واجهاتها المائية مرة أخرى.

يعدّ نهر لاقان Lagan والمنطقة المحيطة به جزءاً مهماً من بلفاست، فهو يعدّ مكاناً للثقافة والتراث، وجاذباً عاماً للسياح. هذه النهضة بدأت مع خطة مفهوم لاقانساید العام ١٩٨٧م، حيث تم تحديد رؤية لمنطقة الواجهة

المائية. وقد أنشأت الحكومة البريطانية مؤسسة لاقانساید في العام ١٩٨٨م، وأوكلت إليها مسألة معالجة التجديد الاجتماعي والاقتصادي، لمساحة ١٤٠ هكتاراً من الأراضي الداخلية للمدينة على جانبي ضفتي نهر "لاقان"، حيث تم استخدام الاستثمارات العامة كعامل فاعل لتأمين رأس المال الخاص في التنمية. وتضم المنطقة نحو خمسة كيلومترات من نهر لاقان. وأضيف ٦٠ هكتاراً في العام ١٩٩٧م، كما تم إدراج المنطقة المعروفة باسم "حي الكاتدرائية" واحدة من أقدم المناطق في المدينة، وكانت في الماضي (القرن الماضي) منطقة تجارية ومالية مهمة. ومن داخل حي الكاتدرائيةكانت هناك فرصة لتطوير الثقافة والسياحة. وقد شمل تجديد منطقة الواجهة المائية لبلفاست عدداً من المشاريع، مثل:

- سد جديد عبر نهر لاقان في العام ١٩٩٤م بتكلفة ١٤ مليون جنيه إسترليني، وهو يسيطر على منسوب المياه، مما يخفف السهول الطينية ويعيد الحياة إلى النهر.
- الانتهاء من مسارات النهر بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٤م، التي أصبحت جزءاً من طريق الألفية الوطني الدائري بسوستران.
- تطوير مركز زوار "رؤية لاقان" في العام ١٩٩٤م، والذي يتيح للزوار عروضاً للسد، ومنطقة الواجهة المائية، ومؤسسة لاقانساید.
- تطوير (لانيون بليس) في العام ١٩٩٧م، مع بناء قاعة مائية ذات سعة ٢٢٣٥ ملحقاً بها ٥٠٠ مقعد أستوديو. استضاف هذا المكان مؤتمرات ثقافية، ومسابقات، وكان مكاناً لشركات مثل فورد وشركة الاتصالات البريطانية، وشركة برايس ووترهاوس، وسيكون مسرحاً في العام ٢٠٠٦م للجمعية الطبية البريطانية. تطورات أخرى في لانيون بليس شملت بناء فندق هيلتون خمس نجوم، وبرج ريفرساید لبريتيش تيليكوم (BT). وفي العام ١٩٩٩م اكتملت ساحة الشكر في لانيون بليس بغرض توفير مكان "يجتمع فيه الناس ليعرضوا أفكارهم ويتشاركوا بها".
- تنمية الشقق على طول لاقان، على سبيل المثال، المجمع السكني في "جريج جاي" الذي شُيد في العام ١٩٩٩م.
- مجمع أوديسي الترفيهي (مشروع الألفية بإيرلندا الشمالية)، الذي افتتح في العام ٢٠٠١م بتكلفة ٩١ مليون جنيه إسترليني. بني على حوض أبيركورن (أنشئ سابقاً من جرف القناة الرئيسة في أربعينيات القرن التاسع عشر لتشكيل متنزه ترفيهي شعبي، وقد استولت عليه صناعة السفن في العام ١٨٧٠م)، على الجانب الشرقي من لاقان ويتألف من مسرح متطور، وسينما تايم وورنر المتعددة، ومتحف للعلوم W5 (الأسئلة الخمسة) "ماذا، وأين، ولماذا، ومتى، ومن هو"، ومنافذ بيع بالتجزئة (مثل مقهى هارد روك)، و ١٠٠٠٠ مقعد بساحة هوكي المغلقة.

لقد نجحت مؤسسة لاقانساید في تحويل الواجهة المائية في بلفاست (اللوحة رقم ٤,٣). فمن المتوقع بحلول العام ٢٠٠٢م أن أكثر من ١٠٠٠٠ شخصٍ سيكون لديهم وظائف في المنطقة المحددة. أحد المشاريع الذي لا يزال في مراحله التنموية الأولى هو استكمال حي الكاتدرائية. نشأت فكرة إحياء هذه المنطقة من بلفاست القريبة من الواجهة المائية في العام ١٩٩٧م. وفي السنة التالية وُضعت إستراتيجية للمنطقة برؤية تركز على:

- مشروع الحي الثقافي.
- منطقة بلفاست المتخصصة في مجال تجارة التجزئة.
- السياحة مقصداً الزوار.
- تزايد المجتمع السكني.
- جعلها مثالاً فريداً للحفاظ على المناطق الحضرية وتجديدها.

في الوقت الحاضر، تشمل البرامج الإستراتيجية الرئيسة داخل حي الكاتدرائية ما يلي:

- تنويع الاستخدامات، وإيجاد فرص متعددة أساسية لعمل حي حضري متعدد الاستخدامات.
- الحفظ والتصميم الحضري، وضمان الحفاظ على نمط منظر شارع المنطقة المعقد، وتجديد الطابق الأرضي، وإعمال الدعم للحفاظ عليه.
- تنمية الأعمال التجارية، التي تعزز النشاط الاقتصادي الجديد للمنطقة، مع التركيز على الخدمات المهنية والتجارية، والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، والإعلان، والوسائط المتعددة، والصناعات الثقافية.
- الوصول لبرامج إعطاء الفرص التي تشمل التدريب، وفرص العمل للمجتمعات في شمال وغرب بلفاست، والمشاريع الاجتماعية والمجتمعية التي تستهدف الشباب.
- برنامج التنمية الثقافية التي تعدّ بمثابة عنصر فاعل للتجديد المادي والبيئي. وتشمل المشاريع تطوير مجموعة من المناطق الثقافية، ومساحة للإنتاج الفني، ومقهى ثقافي، ومكانٍ للفن الشعبي.
- برنامج النقل العام، والتكامل مع فروع النشاط، والمساحات الحضرية، والمشاة، ودورة المركبات والدراجات، وممرات المشاة، والتحول في كيفية استخدام المنطقة وتصورها.
- حملة الترويج والتسويق لتشمل حي الكاتدرائية؛ بوصفه عنصراً أساسياً في كيفية ترويج المدينة تراثها للسياح، وضيوف المهرجانات، وشريحة الأعمال، والمؤتمرات (Laganside Corporation 1999).

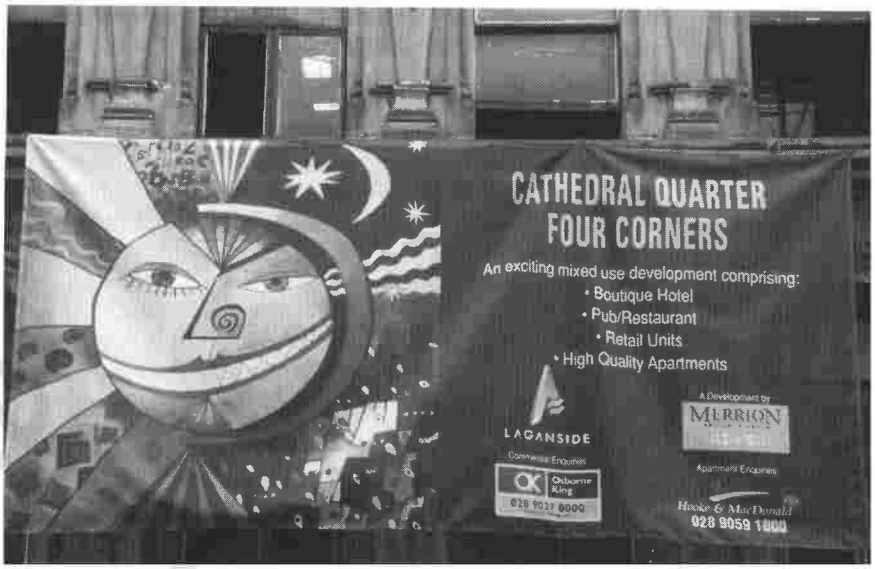

اللوحة رقم (٤,٣). لافتة لتطوير الواجهة المائية في لاقانسايد.

في وقت كتابة هذا الكتاب، كانت بلفاست تقوم بتحضير خطة لكي تصبح عاصمة الثقافة الأوروبية لعام ٢٠٠٨م. ويعد الانتهاء من حي الكاتدرائية عنصراً أساساً في هذه العملية. وقد منحت جلاسجو في العام ١٩٩٠م هذا اللقب، ثم تطورت لتصبح واحدة من أهم المناطق السياحية في أسكتلندا. تأمل بلفاست في أن خطواتها. حالياً، حددت هيئة السياحة البريطانية على الإنترنت (www.visitbritain.com) بلفاست بوصفها "مدينة الثقافة التي يستحق مشاهدتها". إن إحياء منطقة الواجهة المائية، مع التجديد المخطط لكل القطاع في المدينة، يأمل أن يوجد في أذهان السياح صورة لبلفاست كعاصمة للثقافة والتراث، تستحق المشاهدة، وأن التجارب والذكريات، التي تنبع من الزيارة ستكون إيجابية، وذلك على عكس معظم الصور المطبوعة في أذهان الناس عن المدينة والمناطق المحيطة بها في الوقت الحاضر (انظر دراسة الحالة في الفصل الثالث).

عملية الحفاظ

The Conservation Process

في تكاملها مع العمليات الأخرى، مثل التخطيط الإقليمي للسياحة، فإن عملية الحفاظ ليست واحدة في كل حالة على الرغم من وجود عدد من الخطوات ينبغي اتخاذها، فلابد من التكييف لملاءمة الظروف المحلية، والاحتياجات، والأهداف. هذه الخطوات، أو المراحل، لا يتعارض مع بعضٍ؛ لأن من المرجح أن يكون هناك درجة من التداخل. وهذا صحيح بشكل خاص في جميع المراحل الطويلة للعملية (مثل الترميم، والتنمية،

والإدارة، والتفسير) (Pearce 1997: 92). إن الطبيعة الفعلية لهذه المراحل لا يمكن تعميمها، لأنها تمر بدرجات مختلفة من التنوع، في ظروف مختلفة، وفي سياقات محددة. يوضح الشكل رقم (٤,١) نظرة عامة لعملية الحفاظ العامة، والتي يمكن اتخاذها كنموذج للتطبيق لتناسب الظروف الفردية، تسلسل هذه المراحل كما يلي:

- تحديد مكان التراث، أو الأشياء متضمناً الموقع، وتحديد السمة أو السمات التي يجري النظر فيها وتوثيقها (Pearson and Sullivan 1995).
- يشمل البحث والمسح تحديد مختلف سمات الموقع التراثي أو المنطقة المراد حفظها وتصنيفها. ويشمل هذا عادة بحوثاً مهمة تاريخية وبيئية وأثرية لاكتشاف القيمة الثقافية وامتداد الموقع. كذلك تحديد القيود الإدارية المتوقعة الفرص (Pearce 1997; Pearson and Sullivan 1995).
- وضع السياسات، حيث يتم تحديد أهداف للحفظ وإطارات العمل المؤسسية لها بناءً، إلى حدٍّ كبير على الأهمية الثقافية والقيود الإدارية (Pearce 1997; Pearson and Sullivan 1995).
- التعيين والحماية تحدث عندما يذكر أن الموقع جدير بالحفاظ مع درجة معينة من الحماية القانونية. إن هذا قد يتطلب إدراج الموقع مع هيئة رعاية للتراث، والتي يمكن أن تساعد في النهاية في توفير الحماية وتأمين التمويل. وإذا كان الموقع مملوكاً لشخص أو منظمة تختلف عن تلك التي تحاول حمايته، فقد تكون هناك حاجة لشراء الموقع (Pearce 1997).
- الترميم والتنمية تركز على المهام الأكثر طبيعية، مثل: الترميم والتجديد وتطوير البنية التحتية وبناء مرافق للزائر (Pearce 1997). وفي كثير من الحالات، فإن أكثر المهام إلحاحاً، ستكون مهمة الحفاظ على المباني، التي تواجه خطر الانهيار، واتخاذ الإجراءات لمنع المزيد من التدهور (George 1976).
- تعدّ الإدارة والتفسير المرحلة النهائية، التي تتطلب التزاماً طويل الأجل للرصد والتقييم المستمر. هذه هي المرحلة التشغيلية، التي يجب أن تهتم بمعدلات الزيارة والحاجة إلى التفسير وأهدافه (Pearce 1997; Pearson and Sullivan 1995).

قوانين الحفاظ وتشريعاته
Conservation Legislation

في كثير من الأحيان تسن الدول التشريعات التي تهدف إلى حماية الأماكن التاريخية ومنتجات الثقافة من الأعمال الفنية ذات القيمة المهمة، تاريخياً وثقافياً. ويفيد التشريع أيضاً في بعض الأحيان كميات، وأنواع وأعمار الأعمال الفنية الثقافية التي يمكن تصديرها. بدأ سن التشريعات الخاصة بحماية التراث في مختلف أنحاء العالم ابتداء من بدايات القرن التاسع عشر، حيث أصبح الناس أكثر وعياً بالبيئة نتيجة للمفهوم الريادي، الذي كان بارزاً في

الشكل رقم (٤,١). عملية حفظ التراث. المصدر: (Pearce 1997; Pearson and Sullivan 1995).

النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي أسفر عن ظهور أول تشريع بشأن الحفاظ في كثير من الدول (Aldridge 1989: 77). تدين المتنزهات الوطنية الأولى Early National Parks في دول العالم الجديد بكثير من وجودها لتمرير التشريعات، والاستفادة من عصر كان فيه الحفاظ والصيانة على العناصر الطبيعية ذا أهمية بالنسبة للمجتمع. وبدأت هيئات الحماية والمنظمات في التشكل، وكان هدفها الرئيس هو الدفاع عن تشريعات الحماية، ودعم التشريعات والقوانين والمراسيم الموجودة بالفعل. إن أنظمة التراث الطبيعي، التي يتمتع بها السياح اليوم، في معظم دول العالم، لم تكن في المتناول لولا سن التشريعات لضمان حماية مزيد من المناطق من التطوير. هذه الفقرة من الفصل تصف تطور تشريعات حفظ التراث، كما تلقي الضوء على بعض المنظمات والوكالات الرئيسة في بعض الدول التي لديها مسؤولية حماية المواقع والجواذب التراثية وصيانتها.

سن التشريعات Legislative Action

كانت المملكة المتحدة من الدول الأولى التي سنت تشريعات لحماية التراث الصناعي. ففي العام ١٨٨٢م، صدر قانون حماية الآثار القديمة، ممهداً السبيل لبذل جهود كبيرة لحماية المواقع الأثرية والتاريخية في كل أنحاء بريطانيا العظمى. هذا القانون أدى إلى عملية جدولة وقيد ٢٩ معلماً أثرياً في إنجلترا وويلز، و ٢١ في أسكتلندا، و ١٨ في إيرلندا

(Delafons 1997: 136). بدأت جدولة المباني التاريخية بشكل جدي في وقت لاحق من القرن العشرين كرد فعل لدمار قنابل الحرب، واعتمد النظام التشريعي رسمياً في العام ١٩٤٤م والعام ١٩٤٧م في قانوني تخطيط المدينة والريف (Larkham 1995: 95). وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، اتخذت الكثير من الإجراءات في جميع أنحاء الجزر البريطانية، في محاولة للحفاظ على البيئة الصناعية. ورد الكثير من القوانين التشريعية الرئيسة لحماية التراث الصناعي في المملكة المتحدة في الجدول رقم (٤,٣). أوجدت هذه القوانين والأنظمة اتجاهاً في الحفاظ على التراث. واعتباراً من منتصف تسعينيات القرن الماضي، كان هناك نحو نصف مليون من المباني المدرجة في إنجلترا وحدها، وأكثر من ٩٠٠٠ منطقة حفظ؛ تشمل بعض الأشياء غير المسجلة ذات الأهمية التاريخية. وتشمل هذه القوائم أكثر من مجرد المباني. فقد أدرجت أشياء أخرى مثل الأسوار، وشواهد القبور، وأكشاك الهاتف التاريخية، والحدائق وساحات القتال (Delafons 1997: 137).

الجدول رقم (٤,٣). مختارات من تشريعات التراث في المملكة المتحدة.

التشريعات	السنة الميلادية
قانون حماية الآثار القديمة	١٨٨٢م
قانون الإسكان وتخطيط المدن	١٩٠٩م
قانون الإسكان	١٩٢٣م
قانون تخطيط المدينة والريف	١٩٣٢م
قانون تخطيط المدينة والريف	١٩٤٤م
قانون تخطيط المدينة والريف	١٩٤٧م
قانون المباني التاريخية والآثار القديمة	١٩٥٣م
قانون السلطات المحلية (المباني التاريخية)	١٩٦٢م
قانون تخطيط المدينة والريف	١٩٦٢م
قانون المرافق المدنية	١٩٦٧م
قانون تخطيط المدينة والريف	١٩٦٨م
قانون تخطيط المدينة والريف	١٩٧١م
قانون تخطيط المدينة والريف	١٩٧٢م
قانون الآثار القديمة والمناطق الأثرية	١٩٧٩م
قانون التراث الوطني	١٩٨٠م
قانون التراث الوطني	١٩٨٣م
قانون تخطيط المدينة والريف	١٩٩٠م
قانون التخطيط (المباني المسجلة والمناطق المحفوظة)	١٩٩٠م

المصدر: (Compiled from Delafons 1997, and Stansfield 1983).

أما في الولايات المتحدة فقد ركزت أولى التشريعات على المحافظة على عناصر التراث الطبيعي للبلاد، وفي العام ١٨٧٢م أنشئت بمدينة "يللوستون" أول متنزه وطني في العالم، وقدم قانون بيللوستون من العام نفسه سابقة تحديد الأراضي العامة المخصصة لأغراض الترفيه، كما أن إنشاء ذلك الاستثمار الخاص بالموارد الطبيعية ليس بالضرورة أن يكون سياسة عامة جيدة (Boyd and Butler 2000: 17). يلي قانون يللوستون، قانون الآثار الصادر في الثامن من يونيو من العام ١٩٠٦م، الذي سمح للسلطة العامة بإصدار بيان بشأن الحفاظ على المعالم التاريخية، ومباني ما قبل التاريخ، وغيرها من الأشياء ذات القيمة التاريخية. وكانت السلطات بموجب هذا القانون هي المسؤولة عن إنشاء ما يقرب من ربع نظام المتنزهات الوطنية القائمة اليوم، والتي تحظى بأكثر من ٢٥٠ مليون زائرٍ سنوياً (Boyd and Butler 2000: 20). جزئية أخرى من التشريعات الأمريكية، هو قانون خدمة المتنزه الوطني لعام ١٩١٦م، الذي كلف سلطة المتنزهات الوطنية بالحفاظ على التراث الطبيعي (المواد، والنباتات، والحيوانات) الموجودة في أي ولاية، والسماح للأجيال الحالية والمستقبلية بالتمتع بهذا التراث. وعلى هذا النحو، فقد حدد هذا التشريع وسائل للحفاظ على سمات التراث الطبيعي والثقافي، وساعد على تحويل كثير من الأقاليم التي لا قيمة لها سابقاً، في الولايات المتحدة إلى أماكن سياحية.

على الرغم من هذه التطورات فيما يخص التراث الطبيعي، الحفاظ وجدولة الأماكن المهمة إلاّ أنها ليست متطورة ولا يوجد تنسيق مركزي في الولايات المتحدة كما هو الحال في المملكة المتحدة. وبدلاً عن ذلك، فيما عدا قلة من المنظمات مثل الاتحاد الوطني، فإن معظم الجهود تقوم بها المجتمعات الفردية (Howell 1994). ومع ذلك، فإن قانون صيانة التراث الوطني، الذي صدر في العام ١٩٦٦م، قد مهد لتسجيل قائمة من آلاف المباني الريفية، والمواقع، والمباني المدرجة في السجل الوطني للأماكن التاريخية (Stokes 1992)، وسمحت القوانين التي تم إقرارها مؤخراً في العام ٢٠٠٠م بتخصيص وحماية كثير من الآثار الوطنية الإضافية في الغرب الأميركي.

تبعت كندا خطوات الولايات المتحدة لحماية تراثها الطبيعي، والتي أدت إلى تطوير متنزهاتها الوطنية الأولى. وقد أسند قانون "دومينيون" للأراضي لعام ١٨٨٣م، إدارة الأراضي العامة تحت رعاية وزير الداخلية، وسمح للحكومة بإبقاء الغابات ومتنزهات الغابات في حالة حفظها. وقد أنشئ "بانف" كأول متنزه وطني في كندا في العام ١٨٨٥م، أعقبتها خمس متنزهات كلها في غرب كندا (الجليدية ١٨٨٦م؛ وياهو ١٨٨٦م؛ وبحيرات ووترتون ١٨٩٥م؛ وجزيرة الأيلك ١٩٠٦م؛ وجاسبر ١٩٠٧م). وقد أضيفت متنزهات أخرى خلال سن قانون دومينيون لحفظ الغابات والمتنزهات في العام ١٩١١م. مع الالتزام بالحفاظ القوي، نص القانون بالتشريع الضروري لحماية مناطق واسعة من أنشطة التعدين والأخشاب (Boyd and Butler 2000: 21). وقد سار قانون المتنزهات الوطنية، الصادر في العام ١٩٣٠م، في كندا على خطى القانون الذي اتبعته الولايات المتحدة، في الحفاظ لتوفير الترفيه لجميع الناس. وبسبب هذه التطورات التشريعية المبكرة فقد أصبحت كندا تشتهر اليوم بجواذب التراث الطبيعي السياحي؛ مما يجذب معظم السياح لزيارة المتنزهات الغربية كجزء من التجربة السياحية للرحلة بأكملها (Boyd 2003).

في نيوزيلندا أصبحت قوانين حفظ التراث على مدى سنوات مزيجاً فريداً من المراسيم المختلطة لثقافة الماوري Maori الأصليين، وتراث الدول الأوروبية. وكان الحرص على المحافظة على الأعمال الفنية والأماكن ذات الأهمية للشعب الماوري واضحاً في وقت مبكر نسبياً (١٩٠١م)، مقارنة مع الحرص على تراث السكان الأصليين في كثير من المجتمعات الأخرى متعددة الثقافات (مثل أستراليا والولايات المتحدة). ونتيجة لذلك، فإن كثيراً من قوانين الحفاظ التي أصدرت في السنوات الأخيرة في نيوزيلندا قد ركزت على التراث الماوري (Barnett 1997; Cloher and Johnston 1999; Hall 1996; Hall *et al.* 1992; Ryan 1999; Ryan and Cratts 1997; Tahana and Oppermann 1998; Zeppel 1997).

أحد أقدم هذه التشريعات كان قانون آثار الماوري القديمة لسنة ١٩٠١م، والذي يهدف إلى تفادي تصدير الممتلكات الثقافية للماوري ذات القيمة التاريخية أو العلمية من نيوزيلندا. شهد القرن العشرون صدور قوانين أخرى قامت بتعديل القوانين الأصلية (قانون آثار الماوري)، وكان قانون الآثار القديم لعام ١٩٧٥م أكثر تحديداً وتقييداً لتصدير أي أعمال فنية للماوري صُنعت قبل عام ١٩٢٠م. كما قيدت الآثار الأوروبية (الباكيها) التي تبلغ أكثر من ٦٠ عاماً (Butts 1993: 173). وقد أنشأ قانون الأماكن التاريخية لعام ١٩٨٠م مجلس أمناء الأماكن التاريخية في نيوزيلندا؛ بغرض تحديد وحماية المباني التاريخية، والمناطق التاريخية، والمواقع الأثرية، والمواقع التقليدية. ويسمح هذا القانون بتصنيف المباني في أربع فئات مختلفة استناداً إلى الأهمية التاريخية أو النوعية المعمارية بناءً على الحاجة الملحة، وليس حسب نوع المبنى، وهي كما يلي:

- المباني التي يكون الحفاظ الدائم عليها ضرورياً.
- المباني التي تستحق الحفاظ عليها دائماً.
- المباني التي تستدعي الحفاظ.
- المباني التي تستحق التسجيل (Butts 1993: 177-8).

صدرت الكثير من القوانين الأخرى في نيوزيلندا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، تعمل على الحفاظ على بيئات التراث الثقافي والطبيعي. يتضمن قانون الأماكن التاريخية لعام ١٩٩٢م اثنتين من المجموعات العرقية الرئيسة في البلاد. وتشمل أهدافه:

١- زيادة تمثيل الماوري في مجلس أمناء الأماكن التاريخية.
٢- توفير مزيد من الوسائل المناسبة لحماية التراث الثقافي الماوري.
٣- دمج قانون الأماكن التاريخية مع قانون إدارة الموارد لعام (١٩٩٢م).
٤- دمج تسجيل وحماية جميع المواقع التاريخية والأثرية.
٥- زيادة معدل العقوبات للجرائم بموجب القانون (Butts 1993: 81).

هيئات الحفاظ

Conservation Bodies

أنشأت معظم الدول هيئات مسؤولة عن جدولة الممتلكات التراثية وحمايتها. تتدرج هذه الهيئات من الوكالات الحكومية إلى شبه الحكومية التي تشبه المنظمات غير الربحية والاتحادات (انظر الجدول رقم ٤,٤). في العالم النامي، عادة، يجدول التراث ويتم حمايته على الصعيد الوطني من جانب الوكالات الحكومية (مثل وزارات الثقافة، والبيئة، والسياحة). في العالم المتقدم فإن الاتجاه هو نحو مزيد من الوصاية من هيئات حكومية، من خلال مختلف الاتحادات ومجموعات الحفاظ. ويمكن أن يتم الحفاظ أيضاً على المستوى غير المركزي، حيث تكلف الولايات، والأقاليم، والدول، أو الإدارات بهذه المهام. وتوجد عدة أمثلة توضح أن الحماية تتم على عدة مستويات. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تخضع المناطق التراثية المحفوظة لسيطرة مختلف المستويات الحكومية، بما فيها الوطنية، الولاية، والمقاطعة، والبلدية، ومجالس المقاطعات والبلديات.

الولايات المتحدة The United States

شهدت حركة حماية التاريخ في الولايات المتحدة نجاحا كبيراً منذ عام ١٩٦٦م بصدور قانون صيانة التاريخ الوطني. على الصعيد الوطني، فإن عدد الممتلكات المدرجة في السجل الوطني للأماكن التاريخية قد نمت بصورة أولية من ٩٠٠ إلى أكثر من ٥٨٠٠٠، بحلول أوائل التسعينيات من القرن الماضي (Boasberg 1992). ويعدّ الاتحاد الوطني لصيانة التاريخ، في الولايات المتحدة، أكثر مشاركة في المحافظة على المناطق الحضرية من مثيلاتها البريطانية، والتي تشارك بشكل كبير في حماية المناظر الطبيعية الريفية والأعمال الفنية (Tunbridge 1981). ومنذ تأسيسه في العام ١٩٤٨م، انصب تركيزه "لزيادة الوعي العام، وتشجيع المشاركة العامة في الحفاظ على المباني والمناطق. وهو ينسق جهود الحفاظ ويقدم المشورة، وكذلك الإبقاء على التنوع في الممتلكات" (Stratton 1994: 227). تعدّ هيئات الحفاظ المجمعة في وزارة الداخلية الأمريكية على درجة كبيرة من الأهمية. وتدير مصلحة المتنزهات الوطنية، والمواقع التاريخية الوطنية، والمتنزهات الوطنية، ويحافظ قسم موارد الوكالات على السجل الوطني للأماكن التاريخية، والتي تستعرض الترشيح بناء على توصيات من كل مكتب من مكاتب الحفاظ التاريخية بالدولة، (Stratton 1994: 227).

بالإضافة إلى الوكالات على المستوى الوطني، فإن لكل ولاية في الولايات المتحدة نظام متنزهات خاصاً بها، تقوم بإدارة كل الموارد الثقافية والطبيعية التي لها أهمية كبيرة في الولاية. وبالمثل، فإن نظم متنزهات المقاطعات في معظم أنحاء الولايات المتحدة، هو المسؤول عن الأماكن ذات الأهمية المحلية، وينطبق الشيء نفسه على البلديات. وقد أنشأت معظم المدن والبلدات متاحف خاصة بها في محاولة للحفاظ على الرموز المحلية الماضية، ولكثير من المدن الكبرى، مثل شيكاغو ونيويورك، لجان للمعالم الأرضية تعمل بوصفها حامية للمباني والمناطق المخصصة (Stratton 1994).

الجدول رقم (٤,٤). منظمات مكلفة بحماية التراث في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا.

• **المملكة المتحدة:**	• **الولايات المتحدة وكندا:**
جمعية الآثار القديمة	المجلس الاستشاري لحفظ التراث التاريخي
اتحاد المتاحف المستقلة	الاتحاد الأمريكي للمتاحف
اتحاد علم الآثار الصناعية	الاتحاد الأمريكي للدولة والتاريخ المحلي
CADW: الآثار التاريخية في ويلز	المعهد الأمريكي لحفظ الأعمال التاريخية الفنية
الاتحاد المدني	اتحاد تكنولوجيا الحفاظ (كندا)
الاتحاد المدني لويلز	اتحاد المتاحف الكندية
مكتب الحفظ (أسكتلندا)	مؤسسة الحفظ
لجنة الريف	معهد غيتي للحفظ
قسم البيئة	• **تراث كندا:**
التراث الإنجليزي	مصلحة حفظ التراث والترفيه
فرع المباني التاريخية والآثار (إيرلندا الشمالية)	مصلحة المتنزهات الوطنية
أسكتلندا التاريخية	الاتحاد الوطني لصون التراث التاريخي
أيكوم – المملكة المتحدة	متنزهات كندا
لجنة المتاحف وصالات العرض	
المتاحف الوطنية في أسكتلندا	
الاتحاد الوطني	
الاتحاد الوطني لأسكتلندا	
لجنة المتاحف الاستشارية – إيرلندا الشمالية	
اللجنة الملكية بشأن الآثار القديمة والتاريخية في أسكتلندا	
اللجنة الملكية بشأن الآثار القديمة والتاريخية في ويلز	
الاتحاد المدني الأسكتلندي	
جمعية حماية المباني القديمة	
معهد المملكة المتحدة للحفظ	

المصدر: (Compiled from Stratton 1994).

المملكة المتحدة The United Kingdom

تعدّ اللجنة الملكية للآثار التاريخية وكالة القطاع العام الرئيسة بإنجلترا المسؤولة عن تسجيل المواقع التاريخية (Bold 1994). وتعدّ لجنة المباني التاريخية والآثار لإنجلترا، المعروفة باسم التراث الإنجليزي English Heritage، واحدة من الوكالات الرئيسة، التي تشارك في حماية وحفظ التراث الصناعي. أنشأت لجنة التراث الإنجليزي بموجب قانون التراث الوطني لعام ١٩٨٣م وأصبحت رسمية في العام ١٩٨٤م. وعلى الرغم من أنها كانت تُمول من قبل الحكومة

وتحت رعاية إدارة البيئة، إلاّ أن لجنة التراث الإنجليزي هي وكالة مستقلة مسؤولة عن الحفاظ على المباني والمعالم التاريخية لإنجلترا، والتي كان معظمها تحت رعاية إدارة البيئة في السابق. وتشمل أهداف لجنة التراث الإنجليزي زيادة الفهم العام والتمتع بالماضي من خلال عرض المواقع والمرافق التعليمية (Prentice and Prentice 1989: 155). النظراء للجنة التراث الإنجليزي في أسكتلندا وويلز هما أسكتلندا التاريخية و CADW: ومعالم ويلز التاريخية (Stratton 1994).

تعدّ الاتحادات الوطنية واللجان الريفية (المعروفة الآن باسم وكالة الريف) لإنجلترا، وويلز وأسكتلندا هي الهيئات الرئيسة المتحكمة في الأماكن التاريخية والجواذب الواقعة تحديداً في الريف في جميع أنحاء المملكة المتحدة. في حين أن اللجان (الوكالات) نفسها لا تمتلك الأراضي أو المرافق، وإنما تعمل مع منظمات أخرى لتحقيق أهداف الحفاظ. وكثير من جهودها تركز على السائح والاستخدامات الترفيهية والتفسير للمناظر الطبيعية والمواقع الريفية (Prentice and Prentice 1989). قاد الاتحاد الوطني للأماكن ذات الأهمية التاريخية أو الجمال الطبيعي القطاع الخاص لدعم التراث. ولا يشمل اهتمامه الممتلكات التاريخية فحسب، بل أيضاً المتنزهات وغيرها من الأراضي، بما فيها المناطق الساحلية (Eckstein 1993). في العام ١٩٩٢م، تم إنشاء إدارة التراث الوطني كوكالة عامة، وهي تتشارك في مسؤولياتها مع إدارة البيئة (Delafons 1997).

اليونسكو UNESCO

تقدم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أمثلة جيدة للمنظمات والوكالات المكلفة بجدولة التراث والحفاظ على المستوى الوطني. بعيداً عن النطاق الوطني، تم تشكيل عددٍ من الوكالات الدولية، والتي من إحدى مسؤولياتها الأساسية رعاية التراث في العالم. ولعل أهمها وأبرزها، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، التي تتكفل بجوانب بعيدة المدى في كل جوانب الثقافة والعلوم والتعليم، وتهدف قائمة التراث العالمي الخاصة بها إلى حماية الممتلكات ذات القيمة الثقافية والطبيعية العالية بالطابع الدولي. إن إدراج الممتلكات التراثية في قائمة التراث العالمي يضيف هيبة، ولاسيما الأصغر والأقل ثراءً منها. وفي بعض الحالات، وجود عدد قليل من مواقع التراث العالمي يعزز الوطنية ويمكن أن يكون مؤثراً شرعياً على الحكومات الجديدة. وتسعى الدول أيضاً للحصول على اعتماد اليونسكو لما يرتبط بذلك من تقديم المساعدة المالية المحتملة، ووفقاً لبحث أجراه كل من هول وبيجن (Hall and Piggin 2001)، فإن أكثر من ثلثي مواقع التراث العالمي التي قامت بمسحها، سجلت زيادة في عدد الزوار منذ اعتماد وضعها كتراث عالمي. وكان هذا كافياً لمعظم مديري المواقع، أن ما يقرب من ثلثي المواقع بدأت تستخدم وضعها كتراث عالمي كأداة تسويقية.

تمكنت اليونسكو، من خلال سلسلة من الاتفاقيات، أن تثير على نطاق واسع اهتمام ومشاركة حكومات العالم على العمل من أجل حماية التراث العالمي، والأماكن التي تعدّ "ذات قيمة عالمية استثنائية". صدرت أول

اتفاقية لليونسكو تتعلق بالتراث الثقافي في العام ١٩٥٤م تحت عنوان "اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح". وهي معروفة عموماً باتفاقية لاهاي. وأعقب هذه الاتفاقية، صدور اتفاقية أخرى تتعلق بوسائل تحريم ومنع الاستيراد غير المشروع ونقل ملكية الممتلكات الثقافية الصادرة في العام ١٩٧٠م، وقد أسفر أكثر اجتماعات اليونسكو تأثيراً في العام ١٩٧٢م عن صدور اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي. وتعدّ هذه الاتفاقية التي تعرف باتفاقية التراث العالمي الباعث الرئيس والمؤثر المؤدي إلى الحفاظ على أكثر المواقع الثقافية أهمية (Leask and Fyall 2001; Shackley 1998b).

أنشأت اتفاقية التراث العالمي لجنة التراث العالمي، التي تتمثل مسؤولياتها الرئيسة في إنشاء وحفظ قائمة التراث العالمي للممتلكات الثقافية والطبيعية المقدمة من الدول، التي تعدّ ذات قيمة عالمية استثنائية. أحد أهم مسؤوليات هذه اللجنة هي تقديم المساعدة التقنية في إطار تمويل التراث العالمي في الولايات ذات الموارد المحدودة. واعتباراً من ديسمبر ٢٠٠١م، صدقت (انضمت) ١٦٧ دولة على الاتفاقية (UNESCO 2001).

اعتباراً من ١٦ ديسمبر ٢٠٠١م، كان هناك ٧٢١ موقعاً من الممتلكات في ١٢٤ دولة مدرجة في قائمة التراث العالمي – ٥٥٤ موقعاً ثقافياً، و ١٤٤ موقعاً طبيعياً، و ٢٣ موقعاً مختلطاً. بين عامي ١٩٨٠م و ١٩٨٩م، أضيفت ٢٦٦ من الممتلكات إلى القائمة. في الفترة من العام ١٩٩٠م إلى ٢٠٠٠م، أدرج ٣٧٢ موقعاً في القائمة، و ٣١ في العام ٢٠٠١م (UNESCO 2001). استناداً إلى الدراسات، والتوصيات التي قدمت من ثلاث هيئات مكلفة بالإنقاذ في الحالات الطارئة، وتبادل المعلومات، هي المجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية (ICOMOS)، والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الصروح والمواقع الثقافية (ICCROM)، والاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN) للمواقع الطبيعية – قامت لجنة التراث العالمي باختيار مواقع لإضافتها إلى قائمة التراث العالمي سنوياً (Ashworth 1995; Boniface 2001; Drost 1996; Leask and Fyall 2001; Peleggi 1996). هناك ثلاث مهام أساسية للجنة التراث العالمي، تتمثل في (Shackley 1998b: 2-3):

- التعرف إلى الممتلكات، على أساس توصيات دولية، التي ينبغي حمايتها بموجب الاتفاقية، وإدراجها في قائمة التراث العالمي.
- تقرير أي من المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي يجب أن تسجل في قائمة التراث العالمي المتعرض للخطر.
- تحديد الكيفية والشروط لاستخدم الموارد الخاصة بتمويل التراث العالمي لمساعدة الحكومات في حماية مواقع التراث.

وفقاً لاتفاقية التراث، يحق فقط للدول الأعضاء المصادقة على الاتفاقية أن تقدم ترشيحاتها لقائمة التراث العالمي. يجب أن توضح هذه الترشيحات أن المواقع ذات قيمة عالمية استثنائية حقيقية تقابل معايير محددة تتضمنها الاتفاقية، لضمان الحماية الكافية (UNESCO 1999). تعدّ المشكلة الرئيسة هنا للدول النامية التي ترغب في ترشيح بعض

مواقعها لكي تختارها اليونسكو هي الحاجة إلى إبراز مقدرتها المالية والتقنية، والسياسية على الإدارة والحفاظ، وفتح إمكانية الوصول إلى المواقع المستهدفة (Evans 2001: 82). هذا النقص في التمويل والخبرات، بالإضافة إلى أسباب سياسية، أعاق حصول المواقع الثقافية والطبيعية المهمة لكثير من الدول على وضعها كتراث عالمي (Shackley 1998b). ومع ذلك، يمكن للدول الأعضاء أن تطلب مساعدة دولية في إطار تمثيل التراث لإعداد قوائم مبدئية واستمارات ترشيح، وبعثات خبراء، والعمل الضروري من أجل صيانة المواقع، وتدريب موظفين متخصصين، وتوريد المعدات الفنية المناسبة. كما يمكنها أيضاً التقدم بطلب لقروض طويلة الأجل، وفي بعض الحالات الخاصة، طلب منح غير قابلة للسداد. إن المساعدة المحدودة في حالات الطوارئ متوفرة فقط في إطار تمويل تلك الممتلكات المدرجة على قائمة التراث العالمي المتعرضة للخطر. في ديسمبر ٢٠٠١م، تم إدراج ٣١ موقعاً، بعضها موضح في قائمة تمويل الآثار العالمية في الجدول رقم (٤,١). وهذا يتضمن حالات من الممتلكات التي لحقت بها أضرار بالغة جراء الكوارث الطبيعية أو البشرية أو تهديد وشيك التدمير من أي نوع آخر (UNESCO 2001). ومع الأسف، فإن ميزانية التمويل الضئيلة البالغة (٣,٤ مليون دولارٍ في العام ١٩٩٦م)، التي اشتقت من دعم الدول الأعضاء والمشاركات التطوعية، لا تفي بالحاجة عندما تطلب الكثير من الدول المساعدة الفنية، والمساعدة في وقت الطوارئ، والتدريب من أجل حماية مواقعها المدرجة (Shackley 1998b: 6).

عندما تنضم دولة للاتفاقية، فإنها تكون مسؤولة عن ترشيح المواقع التي تراها مناسبة لإدراجها في القائمة، وتتعهد بحماية هذه المواقع من أجل الأجيال المقبلة (Leask and Fyall 2001). وتوفر الإرشادات التشغيلية جميع المعايير ذات الصلة لترشيح المواقع إلى القائمة، التي تشمل كلاً من المعالم الثقافية والطبيعية. وفي حين أن عملية الترشيح تأخذ الكثير من التحضير والبحث، فإن هذه العملية تنطوي على تقديم ملف للموقع من قبل الحكومة الوطنية يجب أن يكون مصحوباً بمعلومات أرشيفية. ثم تعنى اللجنة بتقرير ما إذا كان الموقع يستحق إدراجه في القائمة (Shackley 1998b).

مواقع التراث الثقافي باليونسكو مقسمة إلى أربع فئات مختلفة: الآثار، ومجموعات المباني، والمواقع والمناظر الطبيعية والثقافية. بهذا التعريف، تشمل الآثار والأعمال المعمارية، وأعمال النحت الأثرية والرسم، والعناصر أو الهياكل ذات الطبيعة الأثرية، والنقوش، ومنازل الكهوف، ومزيج من السمات ذات القيمة العالمية الاستثنائية، من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلوم. أما مجموعات المباني فهي مكونة من مباني منفصلة أو متصلة، والتي لأهميتها، ومدى تجانسها أو مكانها في المناظر الطبيعية، تعدّ ذات قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم. أما الفئة الثالثة، فهي مواقع تشمل أعمال البشر، أو أعمالاً مشتركة من الطبيعة والبشر، والمناطق التي فيها مواقع أثرية ذات قيمة تاريخية عالمية استثنائية من وجهة نظر تاريخية، أو جمالية، أو أثنولوجية، أو أنثروبولوجية. وأخيراً، تمثل المناظر الطبيعية والثقافية التفاعل بين البشر والطبيعة. وهي تمثل تطور المجتمعات والمستوطنات مع مرور الزمن، تحت تأثير قوى البيئة الطبيعية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية (UNESCO 2001).

وفقاً للإرشادات التشغيلية (UNESCO 2001)، التي تستمد منها هذه المعلومات، إذا وجدت مجموعات المباني في المناطق الحضرية، يجب أن تعطى اعتبارات خاصة. فتقع مجموعات المباني الحضرية لإدراجها في قائمة التراث العالمي في ثلاث فئات رئيسة:

- المدن التي لم تعد مأهولة بالسكان ولكنها توفر أدلة أثرية محافظ عليها.
- المدن التاريخية التي لا تزال مأهولة بالسكان، والتي قد تستمر في التطوير تحت تأثير التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.
- مدن جديدة من القرن العشرين، والتي بينها وبين الفئتين السابقتين قواسم مشتركة.

لا تواجه المدن غير المأهولة أية صعوبات محددة بالمقارنة بتلك المتعلقة بالمواقع الأثرية بشكل عام. يعدّ النمط المعماري الفريد والطابع المثالي، وتجمعات الآثار، والتجمعات التاريخية المهمة من العناصر المهمة للتقييم، كما هو الحال في بعض تجمعات المباني الأخرى. أما في حالة المدن التاريخية المأهولة، فإنه لا ينبغي النظر فقط إلى الدور الذي قد يكون قامت به في الماضي، ولكن أيضاً على دورها الراهن. ومع ذلك، فإن التنظيم المكاني، والمباني، والمواد، والأشكال، أينما وجدت، وظائف مجموعة المباني يجب أن تعكس أساساً الحضارة أو تعاقب الحضارات التي دفعت لترشيح المعلم. وفي هذا السياق يمكن تمييز أربع فئات؛ هي:

- المدن التي تتميز بفترة تاريخية، أو ثقافة محددة، والتي تم صيانتها بشكل كامل تقريباً، وتجنب الآثار السلبية للتنمية اللاحقة. في مثل هذه الحالات يتم إدراج كل ما يحيط بها.
- المدن التي تم صيانتها، وتتضمن العناصر الرئيسة لمراحل مثالية متتالية من التاريخ، في خضم التنمية. في هذه الحالة، يتم التعامل مع القسم التاريخي للمدينة بمعزل عن البيئة الحديثة.
- الأحياء التاريخية التي تقع في مكان المدن نفسها القديمة ولكنها منغلقة داخل المدن الحديثة. عليه ستكون هناك حاجة لتحديد الحدود الدقيقة للقطاعات التاريخية وحمايتها.
- أماكن من المدن، والتي حتى لو بقيت على حالتها، تقدم دليلاً يثبت وجود تكوين المدينة التاريخية التي اختفت. في هذه الحالات، ينبغي أن تكون المباني المتبقية رمزاً لما كانت عليه المدينة بأكملها فيما سبق.

معايير الإدراج في قائمة المواقع الثقافية والطبيعية وردت في الجدول رقم (٤,٥). وحيث لا يحتاج ذلك إلى وصف تفصيلي في السياق، فإن من المهم أن نلاحظ أن الرابط الرئيس بينها، هو خصائصها النادرة، ومستوى تمثيلها العالي لمختلف الثقافات، ومواقعها الجديرة بالحماية، وقيمتها الاستثنائية التي لا غنى للبشرية عنها.

إن خطط الإدارة المتوفرة لكل موقع تراثي عالمي، والتي عادة ما تحدد السياسات تجاه الزوار، تتناول قضايا مثل: رسوم الدخول، وتنمية الأعمال التجارية المحلية، والآثار المترتبة على مختلف أنواع الزوار (مثل المجموعات السياحية الكبيرة، والعلماء الزائرين، وطلاب المدارس)، واحتمال تأثر الموارد بالزحام والأنشطة الطبيعية. كما

الجدول رقم (٤,٥). معايير الإدراج في قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي.

المواقع الثقافية يجب أن تفي بواحد أو أكثر من المعايير التالية:

- تمثل تحفة حقيقة للعبقرية البشرية الخلاقة.
- إظهار القيم الإنسانية على مدى الزمن، أو في منطقة ثقافية من العالم، من حيث الطابع المعماري، والأثري، وتصميم المناظر الطبيعية أو تخطيط المدن.
- أن تكون ممثلة لتقليد ثقافي أو حضارة موجودة أو اختفت.
- أن تكون مثالاً للمباني الرائعة، أو التجمعات المعمارية أو التكنولوجية، أو المناظر الطبيعية التي توضح مراحل مهمة من التاريخ البشري.
- أن تكون مثالاً استثنائياً للاستيطان البشري التقليدي، أو استخدام الأراضي التي تمثل ثقافة، خاصة عندما تصبح عرضة لتأثيرات تغيير لا رجعة فيها.
- أن تتشارك بشكل ملموس أو مباشر مع الأحداث، والأفكار، والتقاليد الحية، والمعتقدات، والأعمال الأدبية والفنية ذات الأهمية العالمية الاستثنائية.

المواقع الطبيعية يجب أن تفي بواحد أو أكثر من المعايير التالية:

- أن تكون أمثلة استثنائية من المراحل الرئيسة للتاريخ الطبيعي للأرض، بما فيها العمليات الجيولوجية الجارية، وسجل الحياة، والملامح الجيومورفولجية.
- أن تكون مثالاً مهماً للعمليات البيولوجية والبيئية الجارية، مثل تلك المتعلقة بالأنظمة البحرية ومجمعات الحيوانات والنباتات.
- أن تتضمن الظواهر الطبيعية الرائعة، أو المناطق الفائقة الجمال وذات الأهمية الجمالية.
- أن تحتوي على أهم وأعظم المواطن الطبيعية لحفظ التنوع البيولوجي.

المصدر: استناداً إلى (UNESCO 1999, 2001) و (Shackley 1998b).

تهتم خطط الإدارة أيضاً، بقضايا مرتبطة بالمعلومات وتفسيرها، والخدمات الإضافية (مثل: المحلات، والمطاعم، والمرشدين) وسهولة الوصول (Shackley 1998b: 7). وعلى الرغم من وجود خطط الإدارة الجيدة والدعم من قبل اليونسكو، يرى منتقدو برنامج مواقع التراث العالمي، بأن اليونسكو لا تفعل ما يكفي للتراث العالمي من الناحية العملية. استشهاداً بمقولة ساكيا (Sakya 1996: 205)، فإن اللجنة "غير قادرة على التمويل، وتعمل على تعقيد المشروعات". على الرغم من هذه الانتقادات، وفقاً لشاكلي (Shackley 1998b)، فإن الكثير من المشكلات والقضايا الموجودة في ممتلكات اليونسكو والتي تعدّ تحدياً لإدارتها، وتتضمن قضايا، مثل: مسائل الاختصاص، والمسؤولية الإدارية، والرقابة الصارمة للإدارة، والتغير الناجم عن إدراج مواقع التراث العالمي، (مثل: زيادة أعداد الزائرين، وأعمال الترميم الطموحة). بالاشتراك مع جميع الجواذب التراثية الأخرى – تتضمن مشكلات، مثل: القمامة، والتخريب، والتلوث.

التحديات التي تواجه الحفاظ على التراث
Challenges to Heritage Conservation

يواجه الحفاظ على التراث الكثير من التحديات من النواحي الاقتصادية، والسياسية، والبيئية، والاجتماعية، والثقافية. في حين توجد هذه التحديات على النطاق العالمي، إلاّ أنها تميل أكثر إلى الوضوح في الدول محدودة النمو من العالم، وهي الملاحظة أشار إليها الباحثون منذ سنوات طويلة، حين وقفوا على

الاختلافات في ديناميكية السياحة، في الدول النامية والمتقدمة (Britton 1982; Mathieson and Wall 1982). في حين أن العوامل المتناولة في السياق تنشئ تحديات محددة ومختلفة تبعاً للمنطقة، فإن الفقرات الفرعية التالية تمثل تحديات على نطاق واسع لحفظ التراث.

نقص التمويل Lack of Funds

الحفاظ على المواقع التاريخية، في أي شكل من الأشكال مهمة مكلفة، وعدم وجود موارد مالية كافية لحفظ التراث يعدّ من أكثر الصعوبات، التي تواجه مديري التراث، في معظم أنحاء العالم (Henson 1989; Isar 1986)، وتجبرهم على البحث باستمرار عن مصادر جديدة للتمويل. في كثير من دول العالم النامي، ينتج عن هذا الوضع مواد ومعدات ترميم غير كافية، وعدد غير كاف من الموظفين المهرة، وعدم القدرة على رصد الممتلكات التاريخية وإدارتها وإصلاحها (Myles 1989; Rasamuel 1989).

ونتيجة لنقص التمويل ونقص التدريب الفعال، فإن الكثير من أعمال الصيانة التي أنجزت للممتلكات التراثية في أنحاء كثيرة من العالم هي أعمال شكلية محضة، وتتعرض الموارد التراثية دائماً لحالات متنوعة من سوء الترميم من قبل أفراد عديمي الخبرة والتدريب (Chance 1994; Jones and Bromley 1996). وفقاً لهيلز (Hills 1997): ففي شرق أوروبا، "تعدّ تقنيات التنقيب القديمة مدمرة"، وفي أماكن أخرى "كانت وسائل جيدة ولكن أعمال الترميم كانت خاطئة، مثل حقن الحجر بالإيبوكسي والمعدن بالأحماض ... الذي أدى إلى تدمير الآثار التي كان يجب حمايتها" (Sadek 1994: 41).

وثمة مشكلة أخرى هي استخدام التمويل العام القليل لأغراض أخرى، لها فوائد على المدى القصير، مثل ترويج السياحة الجماعية، وليس للحفاظ، والذي يمكن أن يضمن بشكل أفضل وجوداً للساحة على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، ففي معظم الدول النامية، نادراً ما يستغل المال المكتسب من التبرعات وعائدات الدخول في الحفاظ على الموقع (Timothy 1999a). وقد لاحظ أولیندا (Olinda 1991)، في كتاباته عن السياحة في كينيا، أن أقل من ٧٪ من عائدات السياحة قد أعيد استثمارها في منظومة الدولة للمناطق المحمية الخاصة بالمتنزهات والمحميات الوطنية، على الرغم من أن تجربة السفاري هي السبب الرئيس للزيارة.

التحديث Modernisation

تؤدي الفوارق الاقتصادية، وتحديات البقاء الأساسية، في كثير من الدول النامية إلى حالات تكون فيها، وفقاً لمؤسس جمعية تراث باندونغ في إندونيسيا، "الضغوط التنموية كبيرة جداً لدرجة أننا أصبحنا في خطر يهدد بفقدان المباني قبل أن تعطى فرصة للمبررات الاقتصادية للعمل على إنقاذها" (مقتبسة في: Button 1993: 37). على سبيل

المثال: على الرغم من وجود تشريعات الحماية في جاكرتا بإندونيسيا، كان من الممارسات الشائعة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي هدم الكثير من المنازل التقليدية لإيجاد مساحة لتطوير فنادق صغيرة، ودور الضيافة، والمطاعم، ومحلات بيع التذكارات، ووكالات السفر والسياحة (Timothy and Wall 1995). ومع ذلك كان هذا شائعاً أيضاً في العالم المتقدم في الماضي. على سبيل المثال، في بدايات القرن التاسع عشر شهدت ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة، محاولة لهدم قاعة الاستقلال وبيع الأراضي لمطورين تجاريين (Wallace 1996)، وفي بريطانيا العظمى هُدِّم ١٠٠٠ مبنى جورجي في الفترة ما بين العامي ١٩٥٠-١٩٧٣م، كان منها ٣٥٠ مدرجاً، واعتبرت أكثر من ١٠٠٠ كنيسة زائدة، وبين عامي ١٩٤٥-١٩٧٥م دمر أكثر من ٧٠٠ منزلٍ محليٍّ مهمٍ" (Eckstein 1993: 32). وبالمثل، وعلى مرّ السنين، في محاولة لتحديث السياحة، فإن الكثير من أصحاب الأعمال الصغيرة في نيبال قاموا بتغيير الطراز المعماري الأصلي لمنازلهم وأماكن عملهم، متضمنة سمات غير متجانسة مع التصميمات التقليدية (Shackley 1996).

في بعض الأحيان تكون تكلفة الحفاظ على المواقع التاريخية عالية، إلى درجة أن الحكومات تنظر إلى المباني التراثية ككماليات صعبة لا يقدر على تكلفتها، الأمر الذي أدى إلى هدم المباني التاريخية لصالح المباني الجديدة لتحقيق مزيدٍ من المنافع الاقتصادية (Wanyono 1995). في كثير من الأحيان، يرى أفراد المجتمع المحلي، والمطورون والمسؤولون الحكوميون أن حماية الآثار القديمة والمباني التاريخية تشكل عائقاً أمام التنمية الحديثة، وعادة ما تنقسم الآراء بشأن الأولوية التي تعطى لكل منها (Rghei and Nelson 1994; Sadek 1990).

في حين أن التاريخ الحديث يبين أن الشعوب والمجتمعات في الغرب، طورت عالماً له رغبة متزايدة في الحفاظ على الماضي، إلاّ أن سكان الدول النامية ربطوا الصيانة بالتخلف (Timothy 1999a)، والذي غالباً ما يؤدي إلى عدم الرغبة في الحفاظ. ووفقاً لشاكلي (Shackley 1996)، إنه لجدير بالقلق عندما تهجر الطرز المعمارية والزخرفية والأساليب التقليدية، أو تبدل بالمباني الإسمنتية الضخمة، وكل ذلك باسم التحديث. افترض تروتزغ (Trotzig 1989) ونورتون (Norton 1989)، من منظور أنثروبولوجي، أن تدمير التراث في المناطق النامية هو أكثر خطورة مما كان عليه في المناطق المتحضرة، لأنه في السابق، كانت الأطلال الأثرية تشكل الحقيقية الوحيدة، والمصادر المادية والموضوعية للبيانات المتعلقة بتاريخ ما قبل الاستعمار. في الأماكن التي تجولت في أرجائها المجتمعات التقليدية، من خلال الجبال، والغابات، والصحارى، فقد تركت قلة من المواد الثقافية، وخاصة المساكن وغيرها من مباني المجتمع، لتخبر علوم اليوم الحديثة عن أساليب حياتهم.

الضغوط البيئية Environmental Pressures

بعيداً عن التحديث وعدم كفاية التمويل والتدريب، تبرز خمسة محاور من الضغوط الرئيسة في عالم البيئة الطبيعية. المحور الأول: تدفق الزوار، فبعض المناطق يتم زيارتها بكثافة عالية خلال مواسم الذروة السياحية،

لدرجة تستلزم من مديري التراث أن يتخذوا وسائل للحد من الوصول إليها لتفادي تدميرها. فاحتشاد أعداد كبيرة من الزائرين، في مساحات صغيرة نسبياً، يمكن أن يكون لها آثار سلبية كبيرة على المحافظة على كل من التراث الطبيعي والصناعي. وسيناقش هذا الموضوع بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذا الفصل.

المحور الثاني من الضغوط البيئية هو استخدام السكان المحليين للمعالم التراثية. والأمثلة على ذلك كثيرة، حيث قام سكان الدول النامية بإنشاء منازلهم وقراهم داخل المواقع التاريخية، والأطلال القديمة، أو قريباً منها (Dove 1993; Timothy 1994; Nuryanti 1996; Evans 1998)، وينشأ عن هذه الحالة قضايا سلبية واضحة يجب أن يتناولها المهتمون بالحفاظ على التراث. فتدهور النسيج المادي للمواقع القديمة يصبح مشكلة، وهذا يتأكد عندما يتم التخلص من الأعمال الفنية، واستخدامها بطرق أخرى (مثل قطع الحجارة، أو قطع التماثيل لاستخدامها في مواد البناء أو كهدايا تذكارية للسياح). ومن الأمثلة على ذلك إندونيسيا، حيث أصبح راتو بوكو، وهو أطلال مجمع قصر قديم قرب جاكرتا، موطناً لقرية بكاملها لسنوات طويلة. وخلال تسعينيات القرن الماضي، بدأت الحكومة الإندونيسية في تطوير الموقع كجاذب سياحي، وواجهت صعوبات في محاولة العثور على كل القطع المفقودة من المعابد التي كانت منتشرة في جميع أنحاء القرية (Timothy 1994; Nuryanti 1996).

وتوجد حالة مماثلة في مصر، حيث أثارت نزل السمان، وهي مجموعة مستوطنات عند سفح أبي الهول وأهرامات الجيزة، مخاوف حقيقية بشأن آثارها السلبية على المواقع القديمة (Dove 1993; Gauch 1991; Evans 1998). فالقرويون لا يريدون ترك منازلهم، وقد عرضت عليهم الحكومة المصرية بعض الحوافز الاقتصادية لإخلاء المنطقة؛ مما أدى إلى ازدياد التوتر بين القرويين، والحكومة الوطنية. وتزعم الحكومة أن الناس هناك هم لصوص يسرقون ويزورون الآثار ويبيعونها للسياح. أما وجهة نظر القرويين فتتمثل في أن الحكومة تريد ترحيلهم والاحتفاظ بالمال المكتسب من السياحة بالكامل لنفسها (Gauch 1991).

المحور الثالث للضغوط البيئية فيتمثل في (منشأ الحضارات). تعدّ أنجكور وات، بكمبوديا، واحدة من أكثر مجمعات المعابد القديمة روعة، وقد تم تجاهلها وإهمالها لسنوات طويلة، من قبل مجموعات الحفاظ، والحكومة الكمبودية، والسياح، نتيجةً للحرب الأهلية الدموية، التي اجتاحت البلاد خلال السبعينيات والثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي. ونتيجة لذلك، حدث خراب في هياكل المعبد؛ مما أدى إلى هدم الجدران وسقوط حجارته المتداعية، وتعرض المعبد للخطر بفعل العوامل الطبيعية (الغابات) (Wager 1995). فإذا تركت الأشجار في مكانها، ستنهار أجزاء من الهياكل نصف المدمرة. وإذا أزيلت الأشجار يمكن أن تنهار الهياكل أيضاً. ولقد أدى هذا الوضع إلى معضلة خطيرة للمهتمين بالحفاظ على التراث في كمبوديا في السنوات الأخيرة. ويرى بعض المراقبين ضرورة الحفاظ على الأشجار لأن بعضها يحافظ على هيكل المعبد (*New York Times* 2001: A22). توجد حالة مماثلة في معبد بوروبودور في إندونيسيا، والذي يكاد يندمج تماماً مع الغابات وترسبات التربة عندما اكتشفه مزارع في

أوائل القرن العشرين. في هذه الحالة اتُّخِذَ القرار بشأن إزالة التربة والغطاء النباتي لكي تتم عملية الترميم (Surgohudujo 1971; Morton 1986; Shoji 1991).

أما المحور الرابع فهو التلوث، والذي لا يحدث في معظم الحالات كنتيجة مباشرة للسياحة فقط، وإنما بفعل الصناعات الثقيلة، وارتفاع حجم حركة المرور، وعدم كفاءة نظم التخلص من النفايات. في تاج محل، على سبيل المثال، هيأت المصانع وغيرها من عناصر الصناعة الثقيلة لسنوات طويلة ظروفاً لانبعاث المواد الكيميائية وغيرها من الملوثات في الهواء، مما ساعد على تدهور الآثار.

> "وقد بدأت الصورة في الانهيار بالاقتراب منها. يقول دعاة حماية البيئة: إن الأمطار الحمضية، والتكثيف من مصانع التزود بالوقود لعاصمة "موجال" السابقة، وتكرير البترول في المنطقة القريبة يؤديان إلى تآكل الرخام وتحويل ما تبقى إلى لون غير محبب ... وتناثرت قنينات البلاستيك في الحقول؛ وأصبحت القنوات قذرة؛ وارتفعت المبالغ التي يطلبها المرشدون في الجولات السياحية بشكل جنوني. وكذلك بيعت المنقوشات الملونة في أماكن شراء الهدايا التي هبط مستواها. وأساساً فإن مبنى مقبرة الإمبراطور ومحبوبته خارج كل الحدود، فالمدخل مسدود بالأسلاك. كما أن الحرم الداخلي تفوح منه رائحة الخفافيش ومخلفات الحمام. كما تتدلى خلايا النحل من أقواس مبنى المقبرة؛ وتشير بقع الدخان الأسود إلى خلايا أخرى قد احترقت. وتتجمع مياه النهر الراكدة خلف القبر مع مياه الصرف الصحي" (Ganguly 2001: 6).

كما أن هناك ظروفاً بيئية مماثلة أوجدت مشكلات في أهرامات الجيزة (Gauch 1991; Dove 1993) وغيرها من المواقع التراثية ذات الشهرة العالمية.

وأخيراً، يمثل النهب، أو السرقة، مشكلة رئيسة في الكثير من المواقع الأثرية، وينتج هذا إلى حد كبير، عن الطلب الدولي على قطع الآثار القديمة الأصلية. وكثير مما سُرق من المواقع التاريخية يباع بشكل غير قانوني لهواة التحف الدوليين، والمجرمون هم عادة من السكان المحليين في محاولة لكسب المال. في معابد أنجكور وات في كمبوديا قطعت التماثيل في السنوات الأخيرة إرباً إرباً وتعرضت المنحوتات للسرقة. بدأ النهب في هذا الموقع في ستينيات القرن الماضي، ولكن خلال التسعينيات في أعقاب الحرب الأهلية، ازداد ضرر النهب زيادة كبيرة. وقد هيأ ضعف الأمن، وحالة الفقر في الدولة، والحكومات الفاسدة ظروفاً لازدهار هذا النشاط غير المشروع.

يعدُّ سوق بيع الآثار والقطع التراثية في الخارج كبيرة جداً، ووفقاً لدوج (Dauge 1997: 170)، "انتشرت أشرطة الفيديو والكتالوجات في الدول التي تشتري هذه العناصر لكي يراها الزبائن المحتملون". وهناك مشكلات مماثلة

أصبحت كارثة في أماكن مثل: الصين، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة منذ أعوام عدة (Min 1989; Simons 2000). هذه المشكلة صعبة المعالجة للغاية، لأن القوانين الصادرة – ببساطة – لا تستطيع أن توقفها، واتخاذ خطوات في إطار الدولة مصدر التراث وحدها لا يعد كافياً، وإنما يتطلب ذلك أيضاً اتخاذ خطوات مماثلة في داخل الدول التي تشتري هذه العناصر (Dauge 1997).

تصورات المواطنين Public Perceptions

تعدّ فكرة الحفاظ على التراث، في كثير من دول العالم الثالث، جديدة نسبياً، وعدد قليل من الناس يقدرون الحاجة إليها (Cohen 1978; Henson 1989; Myles 1989). وفي أغلب الحالات يزيد التقدير للحفاظ إن كان هناك وعد بفوائد اقتصادية (Cohen 1978; Soemarwoto 1992). وفقاً لنورتون (Norton 1989)، فإن هذا يُعزا إلى أن الشاغل الرئيس للشعب، هو البقاء على قيد الحياة. فمن الصعب إثارة الحماس لحفظ التراث في مجتمعات تكون فيها الشريحة الكبرى من السكان فقيرة جائعة، تفتقد الملبس والمأوى، وتكون الرعاية الصحية والتعليم غير متاحة لها. يتجه الناس، في معظم دول العالم المتحضر، نحو زيادة الاهتمام بتراثهم الشخصي مع تقدمهم في السن (Lowenthal 1996). وفي المقابل، يكون لكبار السن، في المناطق النامية، اهتمام أقل بصيانة الماضي. وبدلاً من ذلك، فإن الأجيال الشابة هم المهتمون بمجال الحفاظ على تراثهم. ففي جنوب شرق آسيا، "الحفاظ هو أساس العاطفة للأثرياء من الشباب؛ بينما نجد أن كبار السن قليلو التعلق، عاطفياً، بالمباني التي تذكرهم بداياتهم المتواضعة" (Burton 1993: 37). غالباً ما ينظر للصيانة، في هذا السياق، كنوع من الركود، ونقيضاً للتقدم (Rodgers 1982; Myles 1989)، ومع التحديث يبدو مفهوم التقليدية مساوياً لمفهوم عدم المسايرة للعصر (Rodgers 1982; Myles 1989). ونتيجة لذلك، يتفاخر القرويون بالتقدم، وليس بالصيانة، وذلك لأن التقدم يقاس دائماً من الناحية الاقتصادية (James 1995). هذا النوع من الفهم يؤدي إلى اختلافات كبيرة في مفهوم التراث، والقيم المصاحبة للحفاظ، والتقنيات المرتبطة بإدارة السياحة التراثية بين دول العالم المتقدم والنامي في العالم (Crookston 1998; Timothy 1994, 1999a). وتشير كلمات دان (Dann 1998: 39) إلى أن سكان الدول الأقل نمواً، والذين عاشوا لعدة أجيال في مكان واحد، من شأنهم، أن "يكونوا في حيرة من الحنين إلى الماضي. فالمسافر الغربي الضائع اليوم يكون هدفه تجربة الحنين إلى أقصى حد، الأمر الذي يدفعه إلى السفر تماماً بشكل ثانوي بسبب سوء التوجيه". وعليه، فإن معظم شعوب العالم، يرون الحفاظ ودوافعه هو شيء غريب على الممارسات المحلية، وغير معقول في الظروف التي يكون فيها البقاء مطروحاً للسؤال.

ومع ذلك، هناك حاجة حقيقية لتثقيف السكان المحليين حول قيمة الحفاظ على المباني التاريخية والبيئات. يشير أنصار الحفاظ على مدينة صنعاء القديمة في اليمن، على سبيل المثال، أنه "فضلاً عن جمع الأموال لحفظ

الطبيعة، يجب أيضاً أن تعمل الحملة على زيادة وعي سكان صنعاء، والتأثير عليهم بتعريفهم بأهمية التراث الثقافي لصنعاء، والحاجة إلى إيجاد توازن دقيق بين التحديث والمحافظة" (Kia and Williams 1989: 33).

التركة الاستعمارية Colonial Legacy

كانت بعض القوى الكبرى بطيئة في سن القوانين والممارسات ذات الصلة بحماية البيئات الطبيعية والصناعية في مستعمراتها. في الواقع، حتى وقت قريب، لم يكن حفظ التراث، بما في ذلك المتنزهات الوطنية والمواقع التاريخية، موجوداً في العالم النامي (Sunon 1982). فقد صدرت معظم تشريعات الحفاظ في العالم الثالث في أعقاب الاستقلال، وفي بعض الأحيان سمن متأخرة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. فقد صدر قانون غانا للحفاظ في العام ١٩٥٧م، العام الذي نالت فيه الدولة استقلالها. ولم توضع قوانين التراث في الإكوادور إلا في الأعوام ١٩٤٥م، و ١٩٧٩م، وحتى العام ١٩٨٩م لم تكن توغو قد بدأت في تشريع قانون الآثار (Jones and Bromley 1996; Myles 1989; Norton 1989). وقد افترض هنسون (Henson 1989) وتروتزيج (Trotzig 1989)، أن هذا التأخير في الاستجابة لحفظ التراث يعدّ السبب في تدمير الكثير من الآثار أثناء الحقبة الاستعمارية وبعدها.

ساهمت الصيانة المتدنية من جانب السلطات الحاكمة في ضعف حالة الآثار الاستعمارية، ومثلما أشار جيمس (James 1995: 56) إلى أن القوى العالمية في القرن التاسع عشر كانت مشهورة بإرسال موظفين غير مدربين يمارسون الأعمال العامة في مجال إعادة البناء، والترميم، وحفظ المباني، والأعمال الفنية، وقد كانوا يفتقرون للمعرفة العلمية أو الجمالية في هذا المجال المهم.

أسهمت التركة الاستعمارية أيضاً في عدم تقدير التراث بين السكان والإداريين في الدول النامية (Timothy 1999a). في كثير من الأحيان، ساعدت سيادة القوى الأجنبية، على عدم تطور الوعي للسكان الأصليين بتاريخهم والشعور بهويتهم الوطنية، وهذا كان مألوفاً عند القوى الاستعمارية، فقد تم استخدام إجراءات مشددة لمراقبة التفكير في الاستقلال، وكبت مشاعر الاعتزاز الوطني من جانب السكان الأصليين (Ansprenger 1989; Trotzig 1989). وكان لذلك آثار طويلة الأجل، فدول مثل إندونيسيا والهند ورواندا تواجه اليوم صعوبات كبيرة في محاولة لبناء روح الوطنية والتراث المشترك.

تأثير السياحة التراثية
Impacts of Heritage Tourism

كلما تطورت السياحة في المقاصد المجتمعية، تبعتها تأثيرات إيكولوجية، واجتماعية واقتصادية. وبالمثل، فإن الأنواع الفردية من سياحة الاهتمامات الخاصة تؤدي إلى التأثيرات نفسها بأشكال مختلفة. تناقش هذه الفقرة

الآثار الطبيعية والاجتماعية الناتجة على وجه الخصوص عن تنمية السياحة التراثية، نتيجة لوجودها بشكل كبير في مواقع التراث. وسيتم تناول اقتصاديات السياحة التراثية في الفصل الخامس.

الآثار الطبيعية Physical Impacts

يمكن أن تتعرض بيئات المواقع التاريخية لأضرار جسيمة نتيجة لكثافة ضغوط الزوار، وخاصة في أوقات الذروة، وقد أبدى الكثير من الباحثين اهتماماً كبيراً بدراسة هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة (Edwards 1989; Gilbert and Clark 1997; Page 1992; Strange 1997). ومع الأسف، يلاحظ أن سلوك بعض زوار التراث، وأعدادهم الكبيرة، أسهمت ببطء في تدمير الجواذب التي جذبتهم بالدرجة الأولى، على الرغم من أنه من غير الواضح، في الواقع، درجة الضرر الناجم عن السياح، وكذلك الذي يتسبب فيه السكان المحليون. كما هو ماثل بالتحديد في المدن التاريخية (Page 1992). ومن أهم عوامل الأضرار الطبيعية على الممتلكات التاريخية: التداعي، والانهيار، والقمامة، والتلوث، والتخريب (اللوحة رقم ٤,٤). التداعي والانهيار الذي يعاني منه موقع ما، يمكن أن يتراوح بين الطفيف جداً إلى الكبير جداً. فتسلق السياح الآثار القديمة، مثل الأهرامات المصرية، وجدار هادريان، وستون هينج أدى دوراً رئيساً في تدهور تلك المواقع. وقد كتبت عدد من الكاتدرائيات الإنجليزية عن تدهور سلالمها، وحجارة الأرصفة والأنصبة التذكارية؛ نتيجة السير عليها من قبل آلاف السياح، في حين عزا مديرو المواقع الأخرى المعنية بالاختفاء البطيء للنقوش الزخرفية لملامسة الآلاف من الأيدي للأعمال الفنية الحساسة (English Tourist Board 1979). وهناك الكثير من الزوار ينتظرون طوال حياتهم لزيارة بعض هذه الأماكن، ولا يتوقون لرؤيتها فحسب، وإنما أيضاً لملامستها وتصويرها (*Culture Plus* 1992: 16).

وهناك قلق مماثل من التَكَثُّف والرطوبة الناجمة عن التنفس، والتعرق، واللمس، والتي يمكن أن تؤثر على السطوح الحساسة واللوحات. في المتاحف وغيرها من الأماكن التي تحفظ فيها المعثورات الحساسة، يتم التخطيط لبيئاتها الداخلية ومراقبتها. ويخضع الضوء والحرارة، والرطوبة والهواء لرقابة مشددة، ويتم إعدادها في مستويات مناسبة للمعروضات لمنع تدهورها، وتحللها وتلاشيها. ويعدّ المتحف مكاناً يصبح فيه الزوار جزءاً من المشكلة، لأنهم "يجلبون معهم القاذورات، والرطوبة" من بيئات ملوثة وغير مراقبة إلى بيئة المتحف النقية. كما تضيف الحرارة المتولدة عن أجسادهم والتنفس إلى انتشار آثار التلوث التي يتعين إزالتها بعد أن يغادروا المبنى (Hooper-Greenhill 1988: 227). في موقع طيبة بمصر، حيث يصعب على المراقبين السيطرة على مستويات الزيارة، تشير إحدى الإحصاءات إلى أن زيارة قبر نفرتيتي من قبل ١٢٥ شخصاً في ساعة واحدة ينتج ما يعادل ١٢ لتراً من المياه المسكوبة على جدران القبر (Shackley 1998a: 203).

اللوحة رقم (٤,٤). أسماء مخربي منحوتة في معبد قديم، إندونيسيا.

لعل واحدة من بين أشهر الأمثلة على التدهور والتداعي وما يتبعه من استجابة إدارية هو موقع ستون هينج. بعد تجربة سنوات من تسلق السياح، وكثيراً ما يبلغ عددهم أكثر من ٢٠٠٠ شخص في الساعة خلال الصيف، بدأت تعاني ستون هينج من تدهور ملحوظ. وقد أصبح الكثير من الحجارة ملساء بسبب آلاف الأيدي التي تلمسها، وتطأ بشدة الأعمال الأرضية في المنطقة المحيطة بها. وقد بدأ ذلك يؤدي إلى تغيرات سلبية على الموقع مثل تداعي الحجارة والتكوينات المائلة. ورداً على هذه الآثار السلبية، قامت إدارة البيئة البريطانية بنصب سياج حول محيط الموقع في ربيع العام ١٩٧٨م لحمايته. وإن كان لا يسمح بالولوج داخل السور، فإنه يسمح لزوار ستون هينج بالتجوال بحرية خارج المانع لإلقاء نظرة قريبة على الأحجار (اللوحة رقم ٤,٥). علاوة على ذلك، ونتيجة للزيادة غير الضرورية الناجمة عن تآكل طبقة من سطح الأحجار، خاصة الملامسة لسطح الأرض حول الحصى، فقد قامت إدارة البيئة باستبدال الحصى بالعشب (Bainbridge 1979). انتقد كل من بيندر وإدموندز (Bender and Edmonds 1992)، التدابير المشددة المتخذة للحفاظ على موقع ستون هينج، موصياً بأن يسهل الوصول إلى التكوينات الصخرية، ولو على نطاق محدود، للسياح وغير السياح على حد سواء (مثل الأكاديميين والكهنة) لأغراض المتعة والبحث والعبادة الدينية.

اللوحة رقم (٤,٥). ستون هينج والجهود الرامية إلى تقييد وصول السياح.

تعدّ القمامة مؤثراً سلبياً آخر للسياحة في المواقع التراثية. فحاويات الوجبات السريعة، وأعقاب السجائر، والزجاجات المكسورة وعلب الصودا لا تؤدي إلى خراب أجواء الجاذب التراثي فحسب، بل إن تنظيفها باهظ التكاليف. في أواخر السبعينيات من القرن الماضي ملأت القمامة الملقاة على الأرض بكاتدرائية كانتربري في إنجلترا، ما لا يقل عن ثلاثة صناديق نفايات كل أسبوع خلال فصل الصيف (English Tourist Board 1979). في الأماكن الداخلية لبعض المباني، غالباً ما يسبب الآيس كريم، والحلويات، والعلكة فوضى، والتي إن لم تنظف على الفور ستترك بقعاً على بعض الأسطح الحساسة. هذه البقايا تؤدي إلى ضرر السطوح الحساسة، وتظهر عدم الاحترام من جانب الزوار نحو المواقع التاريخية والأثرية، وأنها غالباً ما تكون صعبة ومكلفة التنظيف. وقد أصبحت القمامة مصدر قلق كبير على بيئات التراث الطبيعي. وتعدّ مسارات الرحلات في سفح سلسلة جبال الهيمالايا التي أطلق عليها اسم مسارات أندريكس Andrex منتجة لكمية النفايات التي يتركها السياح وراءهم في المخيمات المخصصة، وكذلك على طول طريق المسار نفسه.

التأثير الثالث الكبير على السياحة التراثية، هو التخريب، وهو مشكلة أخرى في معظم المواقع. فالكتابة على الجدران أصبحت تشكل مشكلة دائمة لممتلكات التراث، بسبب الطائشين الباحثين عن المتعة، كما في حالة ستون هينج، ومعبد بوسيدون في اليونان، ومواقع مختلفة في الصين (Leung 2001). كما لاحظ تيموثي (Timothy 1994) التأثيرات المحزنة لبخاخات الطلاء، التي استخدمها المخربون، على الكثير من شواهد القبور، التي تعود للقرنين السادس عشر والسابع عشر، داخل أنقاض كنيسة القديس بولس في حي ميلاكا التاريخي، بماليزيا. الأضرار البيئية من هذا النوع غالباً ما تكون مدمرة أيضاً، ومع ذلك، حتى لو كان التنظيف ممكناً، فمن الصعب تنظيف البقايا التاريخية، لأن عملية التنظيف قد تسبب ضرراً إضافياً على الأسطح الحجرية المنحوتة بدقة.

مشكلة مماثلة يواجهها الكثير من مديري المواقع، هي النهب والسرقة لبعض التذكارات السياحية. فجمع التحف من الممتلكات التاريخية، سواء كانت سهلة المنال أو عن طريق الكسر والتقطيع، يمكن أن تتسبب في أضرار جسيمة، ويمكن أن تجعل عملية الترميم أكثر صعوبة وتكلفة. في كنيسة وستمنستر، على سبيل المثال، يجري بانتظام سرقة الدروع الصغيرة من نصب "المركيز وينتون" مما يتطلب الاستبدال باستمرار (English Tourist Board 1979; Timothy 1994). علاوة على ذلك، يقوم الزوار بشكل دوري بأخذ قطع من الفسيفساء من الموقع نفسه، في حين أن الأيدي والأشياء المنقولة وغيرها كثيراً ما تسرق من التماثيل. مشكلات مماثلة أشار إليها شاكلي (Shackley 1998a: 203) في بخارى، بأوزبكستان، حيث يأخذ الحجاج المحليون والزوار البلاط أو قطع الجص كهدايا تذكارية من الأماكن المقدسة.

وإن كانت أقل عدداً من الآثار السلبية، يمكن ملاحظة بعض الآثار الإيجابية للسياحة التراثية. فضرورة عرض الجواذب التاريخية للزوار قد أدى إلى صيانة وحماية الآثار، والمباني وغيرها من الأعمال الفنية. على سبيل المثال، شهدت مواقع "نياجارا الوطنية التاريخية" (التي تتألف من عدد من الممتلكات التي تشغّلها متنزهات كندا على طول نهر نياجارا)، في الفترة الأخيرة تغيرات بيئية لتصبح أكثر خضرة، لتلبية احتياجات الزوار واهتماماتهم، وتقدم عرضاً بشكل دقيق عن تراث القرن التاسع عشر، الذي من شأنه أن يضيف إلى التجربة السياحية. وإذا كانت تجربة السياح إيجابية، فإن من المحتمل أن يكون أكثر قابلية لصيانة الموقع بدلاً من أن يساهموا في تدهوره. ويمكن أن تضيف المناظر الطبيعية للأراضي حول المباني التاريخية المتعة للزيارات السياحية، طالما أنها تتم على نحو مناسب. الغرض من إيجاد المناظر الطبيعية هو تعزيز الجواذب السياحية الرئيسة في الممتلكات التراثية. ومن ثم ، ينبغي بذل كل جهد ممكن لمنع المناظر الطبيعية والهياكل الإضافية (مثل المتاحف، والمكاتب، والمطاعم، ومحال بيع الهدايا، وأكشاك البطاقات) من تشتيت انتباه الزوار عن رؤية الجاذب الرئيس وإعاقة رؤيته (Soemarwoto 1992). لقد اقتُرِحَ أن الأرضيات المشذبة في موقع (تامان ويساتا) حول مجمع معبد بارمبانان في وسط جاوه تمثل نوعية مميزة من المناظر الطبيعية، التي لا تنتقص من التجربة السياحية، وإنما تزيد من أجواء المجمع بأكمله.

في كثير من الأحيان يوجد توتر بين عملية الحفاظ واستخدام مواقع التراث من قبل السياح. كثير من الناس يفضلون التجارب المباشرة مع الماضي من خلال المشاركة في الأنشطة التي تتيح فرصاً لرؤية التحف التاريخية ولمسها واستخدامها، وحتى تسلقها. ويرى بعضهم أن هذا الاتجاه الحسي من جانب السياح، يمكن أن يكون كارثة محتملة على صيانة الآثار (Konrad 1982). وعلى صعيد آخر، جادل الكثير من الكتاب في ذلك، بأنه من خلال التعليم، والترفيه، والاستخدام السليم للجاذب التراثي، فمن الممكن غرس روح الوعي تجاه الحفاظ لدى الزوار (Ashworth 1997; Butler 1991; Carter and Grimwade 1997; Cossons 1989; Herbert 1989b; Millar 1989). فإذا كان استخدام مواقع التراث يؤدي لبناء الوعي، وإذكاء روح الحفاظ، فإن التعليم، الذي يقوم إلى حدٍّ كبيرٍ على التفسير، ربما يكون أكثر وسيلة أكثر تصديقاً لتحقيق هذا الهدف (انظر الفصل السادس).

التأثيرات الاجتماعية الثقافية Sociocultural Impacts

بتحويل الاهتمام الآن إلى الآثار الاجتماعية والثقافية، فهناك أثر اجتماعي للسياحة سائد في البلدان الأقل نمواً في العالم، وهو الصراع الذي يدور بين الوكالات الحكومية والمجتمعات المحلية، فيما يتعلق بتطوير المواقع التاريخية لأغراض سياحية. هذه الإجراءات من جانب وكالات التنمية غالباً ما تعكر حياة السكان المحليين الذين أقاموا بيوتهم وأحياناً مجتمعاتهم بأكملها داخل الموقع التاريخي نفسه، أو في المحيط المتاخم له. وكثيراً ما تحدث النزاعات بين المواطنين والهيئات الحكومية المعنية بالترميم وحفظ هذه المواقع (Nuryanti 1996; Thorsell and Sigaty 2001). لاحظ تيموثي (Timothy 1994) أمثلة على ذلك في الكثير من الممتلكات في إندونيسيا في مقاطعات جاوه الوسطى وجاكرتا، بما فيها مجمع قصر راتو بوكو بالقرب من مجمع معبد بارمبانان، وقصر مياه تامان ساري، بالقرب من مدينة جاكرتا. لدى هذين الموقعين إمكانات كبيرة للسياحة، وقد اتخذت الحكومة خطوات لتطويرهما بشكل أكبر. ومع ذلك، ظهرت صراعات بين السكان الحاليين في البقايا التاريخية، ووكالات التنمية. وقد أثيرت أسئلة حول انتقال المجتمع لمكان آخر والتعويض الكافي لأفراده، لكنها لم تحسم بعد. إن المواجهات من هذا النوع غالباً ما تستغرق سنوات وتحتاج إلى كثير من التفاوض.

وبالمثل، فإن تطوير صناعة السياحة، التي تستفيد من توظيف الآثار الدينية للماضي، قد تسبب زيادة الاحتكاك بين السكان المحليين والحجاج من خارج المدينة، الذين لا يزالون يستخدمون الموقع لأغراض دينية، ويمكن أن يكون للسياحة في مواقع التراث أثرٌ في عدم السماح للسكان المحليين بالوصول لمواقعهم المقدسة الخاصة بهم، والأماكن المرتبطة بتراثهم الخاص (Crain 1996). إن الكثير من المعابد التاريخية في جنوب شرق آسيا لا تزال تستخدم في العبادة من قبل أتباع المعتقدات البوذية والهندوسية. فعلى سبيل المثال بعض المعابد البوذية الأكثر تأثراً في تايلاند، لا تخدم احتياجات المعتقدين بها فقط، ولكنها تجذب أعداداً هائلة من السياح. ويعدّ وميض الكاميرات والسياح المزعجون مصدر إزعاج رئيس لكثير من المصلين بالمعبد (Timothy 1994).

ومن النتائج الاجتماعية السلبية الرئيسة المترتبة على السياحة تهجير الشعوب التقليدية والملاك الأصليين من أراضيهم. هذا النوع من الإجراء كان عنصراً مشتركاً في إيجاد مناظر للتراث الطبيعي، خاصة في إنشاء المتنزهات الوطنية في أفريقيا، حيث اتخذ هذا الإجراء الصارم لتشكيل موارد ممتعة لنخبة مجتمعات الماضي، وكذلك لسائح السفاري الحديث (Adams and McShane 1992; Butler and Bayd 2000). لقد تم الوصول إلى ذلك من خلال استخدام اتفاقات الشراكة، التي بدأ السكان المحليون يطالبون بها، ويشاركون في منافع عرض التراث الطبيعي للزوار (Goodwin 2000; Boyd and Spawforth 2001).

تؤدي حشود السياح في المجتمعات التاريخية وفي الأماكن التراثية إلى إثارة القلق والخلاف بين السكان المحليين، مما يمكن أن يؤدي إلى عداء شديد في بعض الحالات. في حالة ستراتفورد-أبون-آفون، ببريطانيا، وهي مدينة تراثية يقطنها ٢٣٠٠٠ من السكان، وتجذب نحو ٢,٥ مليون سائح سنوياً، تولدت علاقة تعرف بـ"علاقة حب

وكراهية" بالسياحة. وكما ذكر سابقاً، فإن هذه الصناعة توفر أكثر من ٨٠٠٠ وظيفة، ولكن أظهرت دراسة حديثة أن ٤٠٪ من السكان المحليين قلقون من العدد الكبير للسياح، ويرى ٢٨٪ منهم من وجهة نظرهم أن عيوب السياحة تفوق مزاياها (Drohan 1995: 2). ويقول أحد السكان المحليين: "على السكان المحليين إبقاء رؤوسهم مطأطأة عندما يأتي السياح ... يجب عليّ الحضور إلى [العمل] في الصباح الباكر لتجنب السياح" (اقتبست في Drohan 1995: 2). هذه المشاعر مؤسفة، ولكنها شائعة لتطوير السياحة رغم عدم رضا السكان المحليين. وفي الواقع، على حدٍّ تعبير كل من بونفيس وفلور (Boniface and Fowler 1993: 34)، لا يوجد

> "تلميح للإشارة إلى حقيقة أن شعباً آخر يعيش فعلاً في تلك الأماكن. الأمر كله مصوغ بخصوص حقوق مفترضة للأجانب بشأن دعوتهم بواسطة طرف ثالث للتمتع، وربما تحسين أنفسهم في بلد شخص آخر، والوصول بدون دعوة المواطنين إلى عدم اختلاط بهم أو التحدث إليهم".

هذا "يولد حتماً ... التوتر بين الذين يعملون ويعيشون حول المواقع التراثية وأولئك الزوار الذين يرون التراث من خلال "نظرة محدقة سياحية" " (Hubbard and Lilley 2000: 222-3).

يشعر السياح أيضاً بتأثيرات أخرى ناتجة عن الضغط الشديد للأعداد الكبيرة في أوقات الذروة. فالبيئة المزدحمة تهيئ مخاطر أمنية، والتي قد تكون مصدر قلق حقيقي بالنسبة لبعض الزائرين، مما يقلل من متعة الزيارة بتدمير الجو العام المحلي، وحجب الرؤية الجيدة للجواذب السياحية (Shackley 1998a).

مرة أخرى، من الجانب الإيجابي، فيما يتعلق بالتراث الصناعي، حيث يدرك الناس في العالم النامي القيمة الاقتصادية للآثار القديمة والمناطق التاريخية كجواذب للسياح الأثرياء، فقد أصبحوا أكثر حماساً لصيانتها. في كثير من الأحيان يوجد تقدير محدود بين السكان الأصليين، في الدول النامية لجمال الطبيعة والملامح التاريخية، حتى قامت السياحة بإيقاظ هذا التقدير (Cohen 1978). يشير سوماروتو (Soemarwoto 1992)، إلى أنه إذا تمكن السكان المحليون من الاستفادة اقتصادياً من هذه النوعيات من مشروعات الترميم، فإنهم سيشعرون أن مساندتهم ستصبح من أفضل اهتماماتهم. كما أشار إلى أن مثل هذه المشاركة المحلية قد تُوجد شعوراً بالملكية المشتركة للمواقع داخل المجتمع، وسيصبح السكان هم المسؤولون عنها والأوصياء عليها.

الملخص والنتائج
Summary and Conclusions

إن منطلق هذا الفصل يقوم على أساس الحجة القائلة بأن التراث المعروض للسياح اليوم يتمثل أساساً في عناصر من الماضي، التي تم الحفاظ عليها. وعلى الرغم من أن الفصل لم يكن على وجه التحديد، في شكل أسئلة، فقد قدمت كل فقرة من الفصل إجابات عن الأسئلة الأساسية المتعلقة بالحفاظ في أوسع معانيه.

أولاً: لماذا قررت المجتمعات، وجلّها من المجتمعات الغربية، حماية عناصر ماضيها؟ هناك عدد لا يحصى من الأسباب ظهرت في ثنايا الفصل، ولكن تلك التي تتضمن المزيد من القوة التفسيرية تشمل مشاعر للرغبة التي يولدها التغيير والحداثة مع فقدانها الارتباط بالماضي، القومية والحنين الجماعي للوطن، حيث أصبح التراث يقيّم كوسيلة للإبقاء على الهوية، والأهمية العلمية والتربوية؛ نظراً لما يمكن أن تمدنا به موارد التراث عن ماضينا، والدروس التي يمكن استخلاصها؛ لأنها تحمل القيمة الجمالية، وتمثل هذا التنوع الذي لا يسعنا أن نخسره إلى الأبد، وأخيراً لأن هناك إمكانية لإعادة استخدام الموارد التراثية، وأنها تقدم فائدة اقتصادية للحفاظ على التراث الذي يمكن تسويقه وبيعه للسياح.

ثانياً: ما وجهات النظر التي يمكن أن يحملها المرء بشأن المحافظة على التراث؟ هناك نطاق يتدرج بين السلبية إلى التدابير الفعّالة التي برزت في هذا الفصل عن المناهج المعتمدة للحفاظ. وتعدّ الصيانة والترميم تدابير سلبية، بحيث يكون التغيير في مورد التراث ومعالمه قليلاً. على النقيض من ذلك، دائماً ما تشمل التدابير الفعّالة للحفاظ تجديد المباني التراثية القائمة، وتجديد الأماكن التاريخية مثل إحياء المدن، ودور السياحة التراثية في تطوير الواجهة المائية، حيث يعدّ التراث وتفسيره، في كثير من الأحيان، أسساً تنموية، لإدخال تغييرات على مناطق الواجهة المائية.

ثالثاً: يتمحور هذا السؤال حول الشكل الذي ينبغي أن تأخذه عملية الحفاظ؟ يحتاج المرء إلى أن يكون دقيقاً هنا، ولا يقترح أن هذه العملية المذكورة في هذا الفصل لها قبول عالمي ومناسبة لجميع الحالات وسياقات التراث. ومع ذلك، يمكن القول: إن عملية الحفاظ العامة تشمل تحديد مكان التراث والمعثورات، والبحث والرصد، وتحديد الأهداف التي تتماشى مع السياق الذي يوجد فيه التراث، وتعيين المعالم وحمايتها، وترميم الهياكل، وتطوير البنية التحتية للزائر، والإدارة طويلة المدى وتفسير التراث الذي يجري الحفاظ عليه وعرضه.

رابعاً: ما الدور الذي تؤديه تشريعات وهيئات الحفاظ في مجال الحفاظ على الماضي؟ ركزت المناقشة في هذا الموضوع على كيفية اتخاذ دول العالم المتقدم الخطوات للحفاظ على عناصر ماضيهم، وكذلك إنشاء منظمات محددة للحفاظ، بما أن الدافع والرغبة في تحقيق ذلك واضحان في تفكير المجتمعات الغربية. وبينما هناك نقص في الاهتمام في مجال حفظ التراث في دول العالم النامي في بعض الدوائر، فقد وفرت المنظمات الدولية، مثل اليونسكو، الوسائل اللازمة لضمان رعاية تراثهم، ولتزويد هذه الوسائل فإن الأمر يستلزم أن يكون لهذا التراث قبولاً عالمياً. وعلى الرغم من أن الكثير من النقاش قد تمحور حول قائمة التراث العالمي، إلاَّ من الجدير ذكره أن اليونسكو لا توفر الموارد المالية للمواقع المرشحة للقائمة، وإن الحفاظ يقع بشكل أساس على عاتق مديري المواقع. وبالنسبة للمواقع في العالم الأقل نمواً، غالباً ما تُحول الأموال إلى مشاريع ذات أولوية ثانوية.

خامساً: إن عدم توفر الأموال ساق النقاش إلى السؤال الأخير، وهو: ما التحديات التي تواجه مديري التراث؟ وبصرف النظر عن نقص التمويل، تشمل التحديات الأخرى التحديث، والضغوط البيئية، وقلة الإدراك العام، وخاصة في دول العالم الثالث، حيث تعدّ المحافظة على التراث نمطاً حديثاً نسبياً وليس مهمة، بل ليست ضرورية من وجهة نظر الكثير من السكان، والتعامل مع الميراث الاستعماري، خاصة في الدول النامية التي تأخر فيها الحفاظ نسبياً تسبب في فقدان بعض موارد التراث. ومثل أشكال السياحة الأخرى، فإن السياحة التراثية ليست خالية من التأثيرات السلبية، والواقع أن على المديرين ضرورة معالجة الآثار الطبيعية والاجتماعية والثقافية؛ الناتجة عن هذا النوع من السياحة. في إطار هذا الجزء عن التأثيرات، استخدم عدد من الأمثلة المعروفة للجواذب التراثية لتوضيح الضغوط التي يواجهونها من العناصر الطبيعية، وكذلك من المجتمع والسكان المحليين الذي يعيشون في أماكن حولها. يتناول الفصل التالي الذي يتبع هذه المناقشة كيفية إدارة السياحة التراثية.

الأسئلة Questions

١- لماذا يجب علينا الحفاظ على ماضينا؟

٢- ما مدى الاستفادة من تصنيف وجهات النظر الخاصة بالحفاظ إلى سلبية وإيجابية؟

٣- لماذا توجد تشريعات وهيئات الحفاظ غالباً في دول العالم المتحضر؟ هل هناك أي استثناءات؟

٤- ما التحديات الرئيسة التي تواجه الحفاظ على التراث في منطقتنا؟

٥- مع الإشارة إلى التراث في الموقع الخاص بك، ما أهم التأثيرات الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يواجهها مديرو التراث؟

مراجع لمزيد من القراءة Further Reading

Butler, R.W. and Boyd, S.W. (2000) *Tourism and National Parks: Issues and implications*, Wiley, Chichester.
Holdsworth, D. (1985) *Reviving Main Street*, University of Toronto Press, Toronto.
Norton, P. (1989) *Archaeological Heritage Management in the Modern World*, Unwin Hyman, London.
Orbaşli, A. (2000) *Tourists in Historic Towns: Urban conservation and heritage management*, E & FN Spon, London.
Pearson M. and Sullivan, S. (1995) *Looking after Heritage Places: The basics of heritage planning for managers, landowners and administrators*, Melbourne University Press, Carlton.
Tiesdell, S., Oc, T. and Heath, T. (1996) *Revitalizing Historic Urban Quarters*, Architectural Press, Oxford.